



تأثير الشمول المالي على الربحية

”دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر“

بحث مُستل من رسالة ماجستير في إدارة الأعمال

إعداد

أ. محمد عبد العزيز السيد أبو الديار

د. نظير رياض محمد الشحات

باحث ماجستير في إدارة الأعمال

أستاذ التمويل

كلية التجارة – جامعة المنصورة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

mohamedabdelaziz1185@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثالث - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الشحات، نظير رياض محمد؛ أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد (٢٠٢٣). تأثير الشمول المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)٣، ٨٦٣-٩٠٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

تأثير الشمول المالي على الربحية

”دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر“

د. نظير رياض محمد الشحات؛ أ. محمد عبد العزيز السيد أبو الديار

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة قياس تأثير الشمول المالي التي حددتها قمة مجموعة العشرين - عددها أحد عشر مؤشراً لوصف الشمول المالي على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية العاملة في مصر، حيث قام الباحث بتطبيق الدراسة على عدد ثمانية بنوك تجارية تتنوع ملكيتها بين القطاع العام والخاص والأجنبي خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢١ وباستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (البانل داتا) استطاع الباحث التوصل الى عدد من النتائج، منها عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر، وهذا مع استثناء الأبعاد التي تتعلق ب (حجم المحفظة الائتمانية البنك، تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، حيث كانت لها دوراً مؤثراً في زيادة وتطور مؤشرات الربحية داخل الجهاز المصرفي المصري، كذلك دلت نتائج القياس على وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية)، وتحسن مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي المصري، وتشير النتائج أيضاً على أن هناك تأثير معنوي لأبعاد الشمول المالي على كافة مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر. هذا وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي يتوقع أن يستفيد منها القطاع المصرفي المصري، من أجل تقديم المزيد الأداء المتميز والمستمر، من خلال التركيز على أهم مؤثرات الشمول المالي ومحاولة تحسينها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الوصول المالي الانتشار المصرفي، الربحية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، صافي هامش العائد، تقييم الأداء المصرفي.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وشهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي ظهرت العديد من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية عالية، والقدرة على إدارة مخاطر استخدامها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التثقيف المالي بالأخص للسكان من فئات الدخل الدنيا، والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، وكيفية اختيار، واستخدام، وإدارة التمويل الذي تحتاجه الأسر محدودة الدخل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بفعالية، وذلك بسبب أن تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص، وتعزيز الحالة المالية للفقراء وتوفير الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين (Iqbal&sami,2017).

ولذلك زاد الاهتمام عالمياً بتحقيق الشمول المالي خاصة في اعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز، وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وحث مزودي المنتجات والخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة مناسبة للفقراء، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية

(Zins&weil,2016)، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية، وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء.(Varghese&viswanathan,2018)

وتتعرض المؤسسات المالية وخصوصاً البنوك لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تنمو بصورة أكثر تعقيداً في الوقت الحاضر، وعلاوة على ذلك فقد أدي الانكماش الاقتصادي منذ ٢٠٠٨ الي فشل العديد من البنوك في الولايات المتحدة وانتشرت بعد ذلك بصورة عشوائية في جميع انحاء العالم مما يتطلب ضرورة الفحص المصرفي بشكل مستمر(Enoch et al.,2002).

وتعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال البنوك، فضلاً عن دورها في تعزيز الثقة لدي جميع الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في القطاع المصرفي، واستقطاب الخبرات والتقنيات التي تساعد على تقديم الخدمات والمعلومات بكفاءة وفاعلية.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن تطبيق مفهوم الشمول المالي من قبل هذه المؤسسات تظهر انعكاساته على الجوانب الاقتصادية للدولة، وكذلك على المؤسسات ذاتها من تحسن للأوضاع المالية، وسيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل تأثير الشمول المالي وأبعاده على الربحية بالتطبيق على البنوك العاملة في مصر.

أولاً: مشكلة الدراسة:

أن تحقيق الشمول المالي يتطلب من البنوك القيام بإنشاء استراتيجية توسعية من خلال الانتشار الجغرافي للفروع، وأجهزة الصراف الآلي(ATM)، ونقاط البيع (POS) والمحطات الإلكترونية الأخرى، لزيادة التواجد المصرفي بالقرب من القاعدة المتنامية للعملاء، وهي تهدف من خلال ذلك إلى جذب المزيد من الودائع والوصول إلى المزيد من العملاء من خلال تقديم الائتمان المباشر وغير المباشر والخدمات المالية الأخرى، و يسمح افتتاح فروع جديدة للبنوك بالاستثمار في التكنولوجيا والمعدات وتوظيف المزيد من الموظفين بما يفيد هذا الاقتصادات المحلية، حيث إنه يُمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، لا سيما في المناطق المحرومة من خلال الخدمات المصرفية عبر الفروع. لكن كيف يمكن للقطاع المصرفي أن يحقق أرباحاً عملاء قد يكون معظمهم من ذوي الدخل المحدودة أو المهمشين مالياً أو غير الراغبين في التعامل مع الجهاز المصرفي أصلاً، قد يكون لأسباب دينية، اجتماعية، أو لانخفاض الدخل؟

وفي ضوء ما سبق ذكره تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو تأثير الشمول المالي على مؤشرات الربحية؟ بالتطبيق على البنوك العاملة في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢١م) ويتفرع من هذا التساؤل خمس تساؤلات فرعية:

- ١) هل ساهم الشمول المالي في التعزيز من مؤشر العائد على الأصول ROA ؟
- ٢) هل ساهم الشمول المالي في التعزيز مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE؟
- ٣) هل ساهم الشمول المالي في التعزيز من مؤشر صافي هامش الفائدة NIM ؟
- ٤) هل ساهم الشمول المالي في التعزيز من ربحية السهم EPS؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتجسد الهدف العام لهذه الدراسة في محاولة التعرف على أثر الشمول المالي على الربحية للبنوك العاملة في مصر، وعلى وجه التحديد تسعى الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- ١) قياس تأثير الشمول المالي على مؤشر العائد على الأصول ROA في البنوك العاملة في مصر.
- ٢) قياس تأثير الشمول المالي على مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك العاملة في مصر.
- ٣) قياس تأثير الشمول المالي على مؤشر صافي هامش العائد في البنوك العاملة في مصر.
- ٤) قياس أثر الشمول المالي على ربحية السهم في البنوك العاملة في مصر.
- ٥) تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بتطبيق استراتيجية الشمول المالي والوقوف على مؤشرات الربحية الخاصة بالجهاز المصرفي المصري، ويأتي ذلك في ظل تبني الدولة خطتها الاستراتيجية " رؤية مصر ٢٠٣٠".

ثالثاً أهمية الدراسة:

(أ) الأهمية من الناحية العلمية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها بصورة أساسية من خلال تناولها لأحد المواضيع الهامة في مجال العمل المصرفي ألا وهو الشمول المالي، ومحاولة الربط بين الشمول المالي ومؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر، من أجل التعرف على واقع الشمول المالي وأثره على مستوى الربحية في القطاع المصرفي المصري.
- تشجيع الباحثين على القيام بالمزيد من البحوث، لاسيما البحوث التطبيقية التي تهدف الي التعرف على مدي تأثير استراتيجية الشمول المالي على الربحية للبنوك في ظل اشتداد المنافسة المصرفية.

(ب) الأهمية من الناحية العملية:

- إن لتأثير الشمول المالي على مستوي الربحية للبنوك مضامين هامة، ويتوقع من هذه التوصل الي نتائج تُهم الباحثين وأصحاب القرار في القطاع المصرفي، وأصحاب المصالح كالمساهمين والمودعين والمستثمرين والمقترضين، وبالتالي تقدم بعض الرؤي وتوفر المعلومات الإضافية لكل المهتمين بالصناعة المصرفية، مما يساعد ذلك تلك الأطراف في اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بأداء البنوك.
- ربما يستفيد منها البنك المركزي المصري والجهات التنظيمية في سن القوانين والتشريعات الملائمة لصناعة البنوك، ووضع التدابير اللازمة التي من شأنها التسهيل على صانعي السياسات المالية والنقدية.

رابعاً: فروض الدراسة:

واستناداً الي أهداف الدراسة المطلوب تحقيقها فتسعي هذه الدراسة إلى اختبار صحة أو خطأ الفروض التالية:

الفرض الرئيسي: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الأداء المالي، ويندرج تحت هذا الفرض عدد من الفروض الفرعية كما يلي:

- ١) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على الأصول.
- ٢) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية.
- ٣) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على صافي هامش العائد.
- ٤) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على ربحية.

خامساً: منهجية الدراسة:

(١) أنواع البيانات ومصادرها:

اعتمد الباحث في هذا الدراسة على منهجين أساسيين الأول: هو المنهج الاستقرائي التحليلي، من أجل مراجعة البيانات السابقة والتقارير الختامية ونتائج الأعمال الخاصة بالبنوك محل الدراسة. أما المنهج الثاني فهو المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على فرضيات الدراسة من أجل اختبارها، وهناك نوعين من البيانات هما:

(أ) بيانات ثانوية:

هي البيانات تم الحصول عليها من خلال مراجعة الكتب والرسائل العلمية والأبحاث والمقالات العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضاً التي تناولت متغيرات الدراسة والموضوعات المرتبطة بهم بالشكل الذي يمكن الباحث من تأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة، هذا بالإضافة الي توصيات المؤتمرات العلمية التي عقدت خلال السنوات الأخيرة بغرض مناقشة الآفاق والتحديات المستقبلية التي تواجه استراتيجيات الشمول المالي.

(ب) بيانات أولية:

يعتمد الباحث علي تجميع البيانات الميدانية للدراسة من مصادرها الأولية من خلال التقارير والبيانات المالية السنوية والنشرات الرسمية الصادرة من البنك المركزي المصري، والقوائم المالية والبيانات السنوية الصادرة من البنوك محل الدراسة، وقد قام الباحث أيضاً بالتواصل مع شركة مصر لنشر المعلومات EGID للحصول على التقارير المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة، وهي بيانات كمية يتم تحليلها وتفسيرها بما يفيد أغراض متغيرات الدراسة، وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات.

(٢) مجتمع الدراسة:

يمكن تعريف المجتمع بأنه مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتوافر فيها خصائص ظاهرة معينة، ونظراً لصعوبة تجميع البيانات من جميع مفردات المجتمع يمكن اختيار عينة ممثلة له (Saunders, et al., 2009).

ويتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري، سواء العامة منها، أو الخاصة أو الأجنبية، حيث تبين أن عددها الإجمالي من واقع التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام 2020 بلغ 38 بنكاً، وحتى تاريخ إجراء الدراسة، ومن الجدير بالذكر أن هذه البنوك تفصح عن بياناتها المالية بشكل دوري لأغراض الاشراف والرقابة من قبل البنك المركزي المصري.

(٣) **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة مكونة من عدد (٨) بنوك لتمثل مجتمع الدراسة، مع الاخذ في الاعتبار عن تحديد هذه البنوك عدة عوامل:

(١) أن تخضع البنوك محل الدراسة لإشراف البنك المركزي المصري كسلطة رقابية وإشرافيه.

(٢) اختيار البنوك الرائدة في دعم وتعزيز استراتيجيات الشمول المالي في المجتمع المصري.

(٣) انتظام البنوك في نشر البيانات المالية ونتائج أعمالها عبر المواقع الالكترونية الخاصة بها، وعبر موقع البورصة المصرية بشكل دوري.

(٤) قام الباحث باستبعاد بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)، نظراً لان القوائم المالية يتم إعدادها بالدولار الأمريكي.

٥) قام الباحث باستبعاد عدد ثلاثة بنوك إسلامية وبياناتهم كالآتي: بنك فيصل الإسلامي المصري، مصرف أبو ظبي الإسلامي، وبنك البركة، نظراً لأن نشاط هذه البنوك قائم على المرابحة والمشاركة والإجارة الإسلامية، حيث لا تتعامل هذه البنوك في المشتقات المالية أو العقود الآجلة أو القروض وفقاً لنظام عملهم الإسلامي، والجدول التالي يوضح عدد البنوك الممثلة لعينة الدراسة التي قام الباحث باختيارها مع مراعاة العوامل السابق ذكرها.

جدول رقم (١)

البنوك الممثلة لعينة الدراسة وتوزيعها حسب الملكية

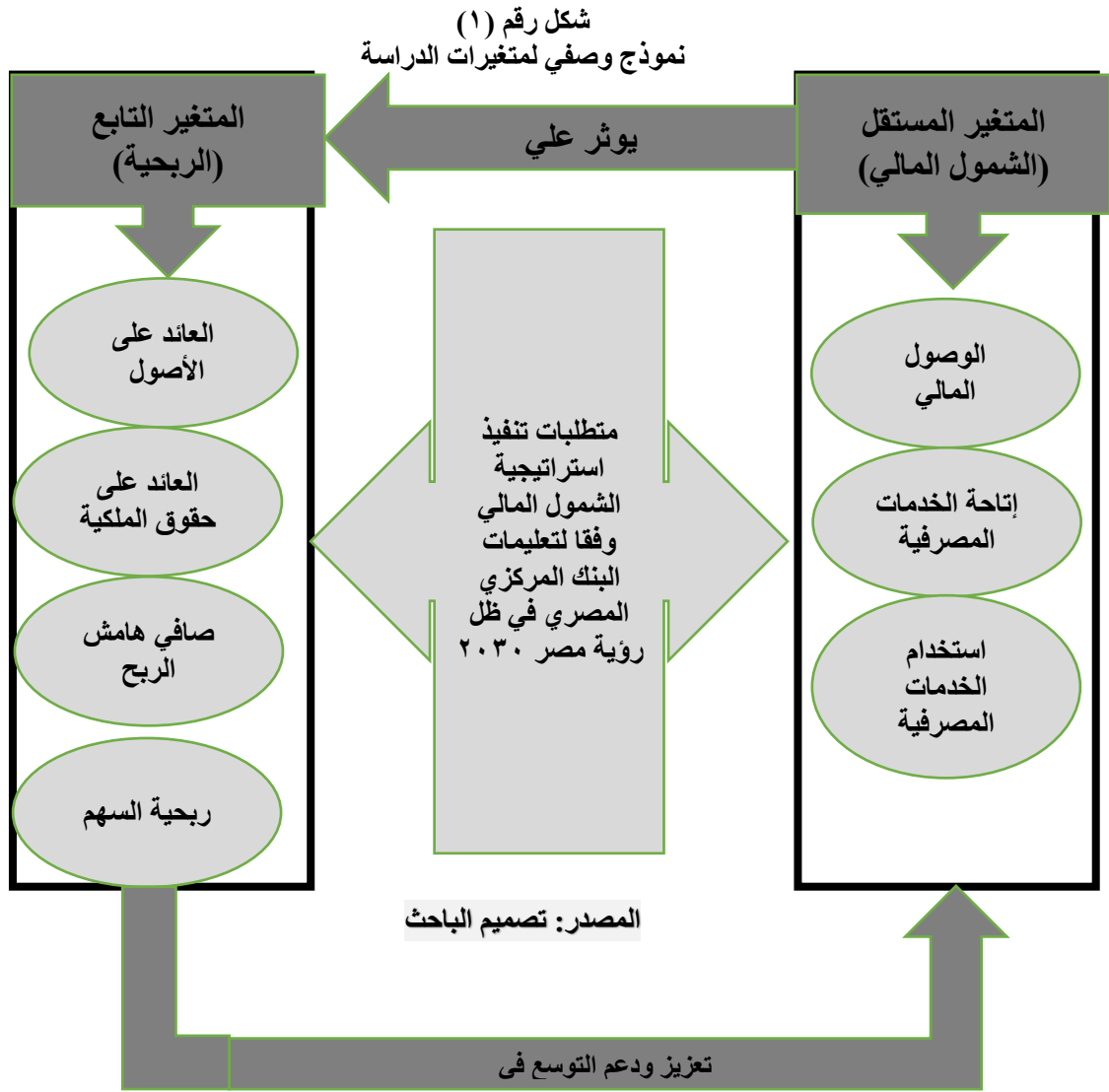
م	اسم البنك	ملكية البنك	تاريخ التأسيس
١	البنك الأهلي المصري - NBE	قطاع عام	1898
٢	بنك مصر	قطاع عام	1920
٣	بنك القاهرة	قطاع عام	1952
٤	بنك التعمير والإسكان	قطاع خاص	1979
٥	البنك التجاري الدولي (CIB)	قطاع خاص	1975
٦	بنك الإسكندرية	أجنبي	1957
٧	بنك قطر الوطني الأهلي (QNB)	أجنبي	1964
٨	كريدي أجريكول - مصر	أجنبي	1894

المصدر: من إعداد الباحث من واقع الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بكل بنك.

٤) وصف النموذج وتحديد مقاييس متغيرات الدراسة

٤/١ - وصف نموذج الدراسة:

فيما يلي يقوم الباحث باستعراض نموذج الدراسة وفقاً لما تم عرضه وتحليله بالإطار النظري لكل من الشمول المالي بأبعاده المختلفة، وتأثيره على مؤشرات الربحية بالقطاع المصرفي من خلال الشكل التالي.



٤/٢ - مقاييس متغيرات الدراسة

في ضوء ما تم استعراضه بالأدبيات الخاصة بالدراسة، فإن الدراسة تتكون من متغيرين رئيسيين الأول: الشمول المالي، وهو يُمثل المتغير المستقل بالدراسة، أما الثاني، فهو المتغير التابع، ويُمثل الربحية، وقد اشتمل كل متغير على مجموعة من الأبعاد التي يمكن قياسه من خلالها، ويتناولها الباحث من خلال الجدول (٢) على النحو التالي: -

الجدول رقم (٢)

متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها

التكرار في الدراسات السابقة	الشمول المالي، والربحية ومؤشرات القياس المرتبطة بها		
	توصيف المتغير	الترميز القياسي	الأبعاد
	أولاً: المتغير المستقل [الشخص - مؤمل المالي - X]		
البعد الأول: الوصف - مؤمل المالي: Access			
Siddik et al.,2018 ; Baza&Rao,2017 ; Kumar 2013	عدد الحسابات المصرفية المرتبطة بالأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع البنك.	X1	عدد الحسابات المصرفية
Zins et al.,2016; Weill,2016;	عدد بطاقات الخصم المباشر الممنوحة للعملاء البنك.	X2	عدد بطاقات الخصم المباشر
Zins& Weill,2016- Han et al.,2013	عدد البطاقات الممنوحة للأفراد مثل (كارت ميزة)	X3	عدد بطاقات الدفع مقدما
Zins& Weill,2016- Han et al.,2013	عدد بطاقات الائتمان الممنوحة والمفعلة لعملاء البنك	X4	عدد بطاقات الائتمان
Triki & Faye,2012; Sindani et al.,2019; Kwateng et al.,2019 Evans,2018	عدد الحسابات الخاصة بالخدمات المصرفية التي تتم عبر الهاتف المحمول (المحفظة الالكترونية)	X5	حسابات الهواتف (الفون كاش)
البعد الثاني: إتاحة الخدمات المالية والمصرفية: Availability			
Triki & Faye,2012; Bernadett,2016; Zins et al.,2016; Okoye et al,2017	عدد الفروع التابعة للبنك لكل ١٠٠٠٠ من البالغين	X6	عدد الفروع المصرفية
Zins et al.,2016; Badar,2017; shihadeh and et al.,2019	عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة التابعة للبنك لكل ١٠٠٠٠ من البالغين	X7	عدد أجهزة الصراف الآلي
Triki & Faye,2012; Mutinda,et at.2018 أبو دية، ٢٠١٦	عدد نقاط البيع المنتشرة التابعة للبنك لكل ١٠٠٠٠ البالغين	X8	عدد نقاط البيع
البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية والمصرفية: Usage			
Triki & Faye,2012; Bernadett,2016; Okoye et al,2017	حجم الودائع السنوية لدي كل بنك من قبل الأفراد	X9	حجم ودائع الافراد
Dienillah et al.,2018 - Afrin and et al.,2017	إجمالي حجم المحفظة الائتمانية الممنوح من قبل البنك لكافة الجهات (أفراد- مؤسسات)	X10	حجم المحفظة الائتمانية للبنك
Triki & Faye,2012; Zins et al.,2016; Okoye et al,2017	حجم الائتمان الممنوح للأفراد من قبل البنك خلال السنة المالية.	X11	حجم الائتمان الممنوح للأفراد
Bernadett,2016; Triki & Faye,2012; Okoye et al,2017	حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.	X12	حجم التمويل الممنوح

		للمشروعات الصغيرة	
ثانياً: المتغير التابع [الربحية - Y]			
Samad,2004; Dang,2011; Merchant,2012; Islam et al.,2014; Desta, 2016, Masood et at., 2016 ; Ahsan, 2016	هو عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك مقسوماً على إجمالي الأصول.	Y1	العائد على الأصول (ROA)
Lacewell, 2001 Samad,2004; Dang,2011; Merchant,2012; Islam et al.,2014; Desta, 2016, Masood et at., 2016	هو عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك مقسوماً على جمالي حقوق الملكية.	Y2	العائد على حقوق الملكية (ROE)
Zarrouk et al., 2016; ElMosallamy,2014 (وفقاً لما جاء في التقرير السنوي، البنك المركزي المصري، أعوام مختلفة)	صافي الدخل من العائد منسوباً على متوسط الأصول المستثمرة.	Y3	صافي هامش العائد NIM
Lacewell, 2001 Samad,2004; Dang,2011; Merchant,2012; Islam et al.,2014; Desta, 2016, Masood et at., 2016	هو عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي الربح السنوي للبنك.	Y4	ربحية السهم (EPS)
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على عدد من المراجع، وتقارير البنك المركزي المصري.			

سادساً: حدود الدراسة:

يوجد نوعين من الدراسات وفقاً للمدى الزمني لجمع البيانات وهما الدراسة المقطعية Cross Sectional Studies وهي تركز على وقت معين (أي مرة واحدة خلال فترة زمنية معينة)، والدراسة الطولية longitudinal studies وهي تهتم بدراسة التغير والتطور المتعلق بمتغيرات معينة وبالتالي يتم جمعها على فترات زمنية متعاقبة (Saunders, et al., 2009).

والمدى الزمني المناسب للدراسة الحالية هو الدراسة المقطعية حيث تم جمع البيانات الثانوية من التقارير الخاصة بالبنوك التجارية على مدى سلسلة زمنية مناسبة تتفق مع طبيعة الدراسة القياسية الحالية خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢١)

ثامناً: المنهج القياسي المستخدم:

❖ برنامج الحزمة الإحصائية (STATA Software version 16):

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (STATA Software version 16) في إجراء التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة. علاوة على ذلك، لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير نماذج الدراسة وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة علاقة متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models)، حيث تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية من خلال ثلاثة أشكال رئيسية تبعاً لإختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية a_i على النحو التالي:

(١) نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج أبسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن. ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares (OLS).

(٢) نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable (LSDV).

(٣) نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (FEM)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً σ^2_ε ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS).

تاسعاً: تقسيم الدراسة

انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وبعد عرض الإطار العام للدراسة تم تقسيم البحث الي خمسة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري حول الشمول المالي، والربحية.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

المبحث الرابع: مناقشة النتائج، وتقديم التوصيات، المراجع.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

١) دراسة (Alagh&Emeka,2014) بعنوان: "أثر الخدمات المالية الغير النقدية على ربحية البنوك" (دراسة تطبيقية في نيجيريا)

الهدف: هدف الباحثان إلى دراسة تأثير الخدمات المالية غير النقدية على ربحية البنوك في نيجيريا خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٢، وقد تم قياس الخدمات المالية غير النقدية من خلال نقاط البيع POS، وأجهزة الصراف الآلي ATM، ومدى تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

عينة الدراسة: ٢٨ بنكاً

المنهجية: تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، وأساليب التحليل الوصفي كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري لوصف عينة الدراسة.

أهم النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة الي وجود تأثير إيجابي معنوي أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع على ربحية البنوك، وعدم وجود تأثير معنوي لتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف على ربحية البنوك وقد يرجع ذلك بسبب ارتفاع معدلات الرسوم المتعلقة بهذه الخدمات، ومن ثم عدم إقبال العملاء عليها مما يؤثر بشكل غير معنوي على ربحية البنوك.

٢) دراسة (Auwal Musa et al,2015) بعنوان: "أثر التوسع في تقديم الخدمات المالية عبر شبكة الأنترنت على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا"

الهدف: هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى إجراء المقارنة بين فترتين ماليتين: الفترة الأولى قبل تبني بنود الخدمات المالية عبر الأنترنت (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) والفترة الثانية هي الفترة التي تلت قيام البنوك بالتبني لبنود الخدمات المالية عبر الأنترنت (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩).

عينة الدراسة: ٢١ بنكاً

المنهجية: وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات، كما تم استخدام أساليب كما تم استخدام الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوصيف عينة الدراسة.

أهم النتائج والتوصيات: إن التوسع في تطبيق نظام الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية عبر شبكة الأنترنت يمكن العملاء من إدارة حساباتهم البنكية وإجراء عملية التحويل من حساب الي آخر، ومن ثم تقديم مجموعة من الخدمات المالية التي تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع، ومن ثم توفير قنوات اتصال فعالة بين البنوك والعملاء، ورفع نسب السيولة لدى البنوك، وتعزيز الأداء المالي لديها. هذا وتوصلت الدراسة الي وجود أثر معنوي لتبني البنوك الخدمات المالية عبر الأنترنت عي أدائها خلال فترة ما بعد التبني مقارنة بفترة قبل التبني في نيجيريا.

٣) دراسة (أبودية، ٢٠١٦) بعنوان: "على دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في الاقتصاد الفلسطيني"

الهدف: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥ - ٢٠١٤).

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في الاقتصاد الفلسطيني، كما استخدمت المنهج القياسي لاختبار فرضياتها.

أداة الدراسة: نموذج انحدار خطي متعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

عينة الدراسة: البنوك العاملة في فلسطين.

أهم النتائج والتوصيات: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة ايجابية بين التفرع المصرفي وانتشار و نفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ووجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دوراً ايجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا متوافق تماما مع النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع الاقتصادي الفلسطيني. وأوصت الدراسة: - بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفقتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي والتعريف بالمنتجات المالية.

٤) دراسة (Zotti, & Barra, 2017): بعنوان: "العلاقة بين أداء البنوك والاستقرار المالي، وقياس تأثير قوة السوق على أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك."

الهدف: تناولت هذه الدراسة أمرين الأول: دراسة العلاقة بين أداء البنوك والاستقرار المالي، والثاني: قياس تأثير قوة السوق على أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك، ولتحقيق ما تقدم تم إجراء دراسة اختبارية على البنوك الإيطالية، وتم تجميع البيانات من القوائم المالية للبنوك في الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٤، كما تم تقسيم البنوك الي بنوك تعاونية وبنوك غير تعاونية، وبناءً على الحجم تم تقسيم البنوك الي (بنوك أساسية - كبيرة - متوسطة - صغيرة - وثانوية).

المنهجية: استخدم الباحث مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي، وقوة السوق تم قياسها بحصة السوق على اساس (القروض، الودائع والاصول).

النتائج: قد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك، بالإضافة الي أن التمرکز له تأثير سلبي على الاستقرار المالي في البنوك، وأن المنافسة في القطاع المصرفي لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي في البنوك.

٥) دراسة (مصباح، ٢٠٢١) بعنوان: " أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية "

الهدف: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩).

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب النظرية للدراسة.

أداة الدراسة: استخدم الباحث نماذج الاقتصاد القياسي وذلك لاختبار صحة فروض الدراسة.

عينة الدراسة: قام الباحث باختيار عينة ميسرة تتمثل في عدد ٤ بنوك.

أهم النتائج والتوصيات: وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: رفض فرض العدم الرئيسي الذي ينص على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتكلفة الشمول المالي على الربحية بالبنوك محل الدراسة " وقبول الفرض البديل حيث اتضح وجود تأثير معنوي إيجابي لتكلفة اصدار بطاقات الائتمان على الربحية للبنوك محل الدراسة. وقد أوصت الدراسة بالعمل على تحفيز استخدام الخدمات البنكية والمصرفية المختلفة، من خلال استحداث خدمات جديدة ومتنوعة مثل البنوك الالكترونية، والعمل على تطوير طرق التعامل في تقديم الخدمات المختلفة .

٦) دراسة (العبد الله، ٢٠٢٢) بعنوان: "أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية"

الهدف: استهدفت هذه الدراسة الي معرفة أثر الشمول المالي على ربحية البنوك في الاقتصاد الأردني باستخدام البيانات السنوية لـ ١٣ مصرفاً تجارياً من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٩.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على النموذج التجميعي والنماذج الثابتة والعشوائية للتعرف على أثر مؤشرات الشمول المالي.

عينة الدراسة: ١٣ مصرفاً تجارياً.

أهم النتائج والتوصيات: وجدت الدراسة أن هناك تأثيراً للشمول المالي على ربحية البنوك عند قياسه من خلال صافي هامش الفائدة والعائد على الأصول، على الرغم من أن دراستنا تعرض لنتائج مختلفة عند النظر في تأثير متغيرات الشمول المالي بشكل منفصل. وبالتالي، يساهم الشمول المالي في تعزيز ربحية البنوك. كما توصي هذه الدراسة البنك المركزي الأردني والبنوك الأرنية بزيادة إتمامها بالبنية التحتية للخدمات المالية من أجل رفع الخدمات المالية والرقمية.

الفجوة البحثية والمساهمة المتوقعة من الدراسة:

- من خلال إطلاع الباحث علي الدراسات السابقة تبين أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت موضوع الشمول المالي وتأثيره على ربحية البنوك من خلال نفس الأبعاد المستخدمة لمتغيرات البحث محل الدراسة، وذلك في حدود علم الباحث بعد الاطلاع على العديد من المصادر - وعلى الرغم من الاستفادة الكبيرة التي حصل عليها الباحث من خلال مرجعته لهذه الدراسات فيما يتعلق بموضوع الدراسة ومتغيراتها، إلا أنه قد اتضح وجود تباين بين نتائج أدبيات الدراسات السابقة حول تفسير متغيرات الدراسة.
- فقد تناولت معظم الدراسات أبعاد الشمول المالي من خلال التركيز على بعض المقاييس واستخدام مقاييسين أو ثلاثة مقاييس (أجهزة الصراف الآلي، عدد الفروع، والبطاقات الذكية... الخ) واعتمدت دراسات أخرى على آراء المستفيدين من الشمول المالي وبالطبع يمكن لنتائج هذه الدراسات أن تخضع لعدم الموضوعية في عملية القياس، وبالتالي عدم الموضوعية في تحديد موقف الشمول المالي في الوقت الراهن سوء على مستوى الدولة أو على مستوى القطاع، وذلك قد يُعرض استراتيجية الشمول المالي لمخاطر كبيرة.
- ومن هنا كان للباحث وجهة نظر تعتمد علي مدي شمولية القياس الكمي، فمن خلال تناول أدبيات الشمول المالي ومراجعة ما جاءت به مجموعة العشرين G20 بشأن أبعاد الشمول المالي وبيان مدي مناسبة تطبيقها علي واقع الجهاز المصرفي المصري، فقد قام الباحث بالاستعانة بـ اثنتا عشر مقياساً للتعبير عن "الشمول المالي" كمتغير مستقل وجميعها مقاييس كمية غير خاضعة للتحيز، ويمكن للباحث حصرها، وذلك علي عكس ما جاءت به معظم الدراسات السابقة حيث التركيز علي بعض المقاييس.
- وإضافة الي ما تقدم، تظهر الأدبيات التي تم مراجعتها لمتغيرات الدراسة حتى الآن، انه لا يوجد هناك اجماع عام متفق عليه حول تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك، حيث جاءت نتائج بعض الدراسات بوجود علاقة ذات أثر إيجابي بين متغيرات الدراسة، وبعضها ينفي إيجابية العلاقة لتلك المتغيرات.

المبحث الثاني: الإطار النظري حول الشمول المالي، والربحية

أولاً: مفهوم الشمول المالي: Financial Inclusion

يقصد بالشمول المالي " إتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥،

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشرائح المختلفة في المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التنوع والتثقيف المالي، وذلك بهدف رفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (سمير، ٢٠١٦).

ثانياً: أهداف الشمول المالي:

- ١- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقافتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم (أبو دية، ٢٠١٦).
- ٢- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يترتب عليه خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Ouma et al., 2017).
- ٣- تحسين معدلات الأداء المصرفي (السيولة، والربحية، وجودة الأصول، وكفاية رأس المال) من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية وتقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية (شحاتة، ٢٠١٩).
- ٤- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم، وتمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع، بالإضافة إلى دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية (Suresh & Dutta, 2018).
- ٥- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بشكل يساهم في بناء قدرات المجتمع بهدف تعزيز النمو المستدام من أجل تحقيق حياة تليق بكرامة الإنسان، وذلك من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للاضطلاع بمهمتها في تنمية المجتمع لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي وللحصول على مكانها الصحيح في المجتمع وهو ما يشير بوضوح إلى تأثير الاستقلال المالي للأقل حظاً وللمواطنين المهمشين في البلاد على التنمية الشاملة للمجتمع، وعرفت قمة كوبنهاغن الاجتماعية لعام ١٩٩٥ التنمية الاجتماعية من حيث ثلاثة معايير اساسية وهي العدالة الاجتماعية، القضاء على الفقر، التوظيف والتنمية البشرية، حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد وهي طول العمر، المعرفة، محو أمية الكبار، وتوفير مستوى

معيشي لائق من خلال مستوى دخل مناسب وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي. (عجور، ٢٠١٧)

ثالثاً: أبعاد، ومؤشرات قياس الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين "G20" مع أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFT) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام ٢٠١٢ على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي لقياس الشمول المالي، وهي (عجور، ٢٠١٧):

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية (Access dimension)

ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول وتحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي:-

- عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)

ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، مما يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي:-

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية، أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة، أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية، الشركات الصغيرة، والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع، وقروض قائمة.

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality)

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي:

القدرة على تحمل التكاليف: ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:-

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي

-
-
- للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
 - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
 - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.
- الشفافية Transparency:** حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:
- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة، وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
 - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
- الراحة والسهولة Convenience:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:
- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
 - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.
- حماية المستهلك Consumer protection:** وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال، والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:
- مدى وجود قانون أو لائحة معايير الشكاوى، والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
 - مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ إلى ٦ شهور الأخيرة، وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
 - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.
- التثقيف المالي Financial Education:** يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين على التخطيط، وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:
- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم، والتنويع.
 - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر
- المدىونية (السلوك المالي) Indebtedness:** وتعتبر المدىونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:
- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ٣٠ يوم عن سداد القرض.
 - كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.
- العوائق الائتمانية Barriers:** إن الشمول المالي يمنح العملاء القدرة على اختيار الخدمات، والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:
- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.

- نسبة الشركات الصغيرة، والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق، أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

رابعاً: الربحية Earnings

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور المحوري الذي تلعبه الأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنوك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمن الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري. (وسام، ٢٠١٩).

(١) معدل العائد على الأصول: Return on Assets (ROA)

وتشير هذه النسبة إلى مدي قدرة البنوك على ادارة أصولها واستثمارها بما يولد أرباح خلال فترة زمنية معينة، وكلما تزايدت تلك النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة المصارف على التحكم في تكاليفها ورفع مستوى هامش أرباحها أو التحسين من جودة ومنفعة الأصول التي يتم الاستثمار فيها أو كليهما (أبو العز، ٢٠٢٠)، وتحتسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

(٢) نسبة العائد على حقوق الملكية: Return on Equity (ROE)

تُعبّر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، وهي تعتبر أهم نسب الربحية المستخدمة، حيث بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستثمار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً (أبو العز، ٢٠٢٠). وتحتسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

(٣) صافي هامش الفائدة: Net interest margin (NIM)

تقيس هذه النسبة العائد الصافي التي حققتها موجودات البنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد الأرباح أو هامش ربح البنك التجاري، ويقاس معدل هامش الربح وفقاً للمعادلة التالية: (العمرى، ٢٠١٧)

$$\text{صافي هامش العائد} = \frac{\text{الفوائد المحلصة} - \text{الفوائد المدفوعة}}{\text{الإيرادات}}$$

(٤) ربحية السهم Earnings Per Share (EPS)

يستخدم لمعرفة قيمة العائد لكل جنية مستثمر في عمليات البنك وأنشطته من قبل حملة الأسهم العادية، ويحسب من خلال هذه المعادلة (آل شبيب، ٢٠١٤)

$$\text{العائد على السهم EPS} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للاسهم العادية}}$$

خامساً: نظرة تحليلية بشأن اتجاه مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي المصري خلال فترة الدراسة:

إن انخفاض نسب الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. وسنعرض مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي المصري من خلال الجدول التالي، ثم نقوم الباحث بتحليلها وتفسيرها.

جدول رقم (٣) مؤشرات الربحية خلال فترة الدراسة (2013-2020)

المتوسط	العام									ثالثاً: مؤشرات الربحية %
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1.54	1.2	1.8	1.8	1.4	1.5	2	1.5	1.3	1	العائد على متوسط الأصول
22	14.9	23.4	23.4	19.2	21.5	30.9	24.4	18.9	14.5	العائد على متوسط حقوق الملكية
3.9	3.7	4.1	4.1	3	3.9	4.6	4	3.7	3.8	صافي هامش العائد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي المصري، اعوام مختلفة (٢٠١٣-٢٠٢١)

نلاحظ من خلال الجدول ان مؤشرات الربحية قد حققت ارتفاع نسبي خلال فترة الدراسة (٢٠١٣-٢٠٢١) ويمكن توضيح ذلك من كما يلي:

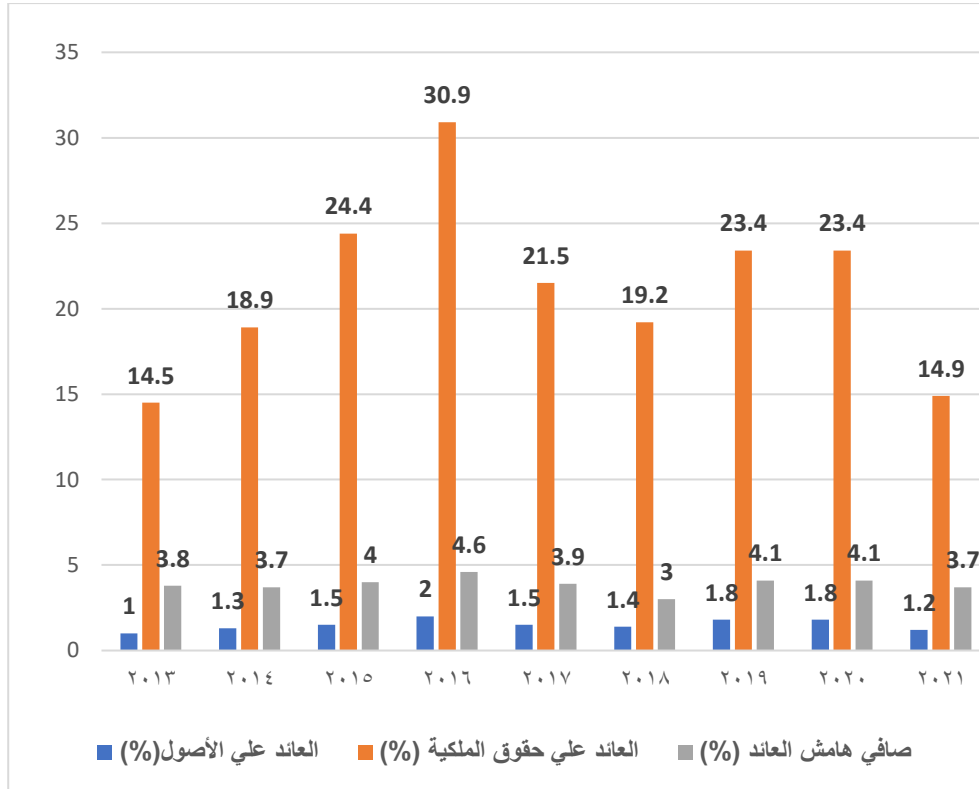
- ❖ بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA) : ويُسمى كذلك بمعدل العائد على الاستثمار، ويُحسب من خلال حاصل قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول، ويقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الأصول من الربح الصافي المحقق، والذي يعكس مدى قدرة وكفاءة البنك في تحقيق الأرباح من استخدام أصوله.
- ❖ ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنوك قد حققت معدلات مرتفعة نسبياً، حيث وصل معدل العائد على الأصول الي مانحو ١,٨٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وذلك مقابل ما نسبته ١,٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٨٠,٠٪، وهذا دليل علي ارتفاع مستوي الربحية، الأمر الذي يعكس مدى كفاءة وقدرة البنوك في استثمار أصولها وتحقيق الأرباح.
- ❖ بالنسبة للعائد على حقوق الملكية (ROE): ويُسمى كذلك بمعدل العائد علي حقوق المساهمين ويُحسب من خلال حاصل قسمة صافي الربح علي إجمالي حقوق المساهمين ويبين هذا المعدل ربحية كل واحد جنية مُستثمر من أموال المساهمين في البنك، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا المعدل قد حقق زيادة مضطردة خلال فترة الدراسة، فقد بلغت نسبة هذا المعدل الي نحو ٢٣,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ما تم تحقيقه في نهاية يونيو ٢٠١٣ والبالغ نسبته ١٤,٥٪ بمعدل زيادة قدرها ٨,٩٪، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠١٣، وترجع هذه الزيادة المضطردة الي كفاءة وفعالية البنوك في توليد الأرباح من أموال المساهمين المستثمرة علي الرغم من انخفاض هذا العائد خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨ علي التوالي مقارنةً بالعام السابق لهم وقد يرجع هذا الانخفاض الي قيام بعض البنوك بتوزيع جزء من أرباحها علي حملة الاسهم "المساهمين" ثم يرجع بعد ذلك فالارتفاع تدريجياً ليصل الي ما نسبته ٢٣,٤٪.
- ❖ أما فيما يتعلق بهامش صافي الفائدة (NIM) : عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية مما تكسبه المؤسسة المالية على القروض في فترة زمنية والأصول الأخرى مطروحاً منها الفائدة المدفوعة على الأموال المقترضة مقسومة على متوسط مبلغ الأصول التي حصلت على دخل منها في تلك

الفترة الزمنية أي صافي دخل الفوائد(الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة) إلى متوسط الأصول المدرة للفائدة خلال فترة محددة، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان هناك تحسن تدريجي في هذا المؤشر خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٣-٢٠٢٠)، حيث يسجل ما نسبته ٤,١% في نهاية عام ٢٠٢٠ مقابل ما نسبته ٣,٨% في نهاية يونيو ٢٠١٣ بمعدل نمو قدرة ٠,٣% مقارنةً بعام ٢٠١٣.

❖ وفي نهاية تحليل مؤشرات الربحية نلاحظ أيضا انخفاض جميع مؤشرات الربحية الثلاثة في نهاية يونيو ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٠ وقد يرجع هذا الانخفاض الي قيام بعض البنوك بتوزيع جزء من أرباحها على حملة الاسهم "المساهمين"

هذا، يوضح الشكل التالي تطور مؤشرات الربحية بالقطاع المصرفي المصري (2013- 2021)

شكل رقم (٢)
تطور مؤشرات الربحية بالقطاع المصرفي المصري



المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنك المركزي المصري

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء في تقدير نماذج الدراسة، ينبغي علينا أولاً الوقوف على بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة. حيث تستخدم الإحصاءات الوصفية لوصف الملامح الأساسية لمتغيرات الدراسة، ويمكن الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية ومنها المتوسط الحسابي Mean والوسيط الحسابي Median وأدنى Min وأعلى Max قيمة والانحراف المعياري Standard Deviation.

ويتناول الجدول التالي رقم (٣) وصفاً لبيانات أبعاد متغيرات الدراسة، سواءً على مستوى إجمالي أو حسب ملكية البنوك محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٤) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variables	نوعية البنك	Mean	Median	Max.	Min.	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis
الشمول المالي (المتغير المستقل)								
البعد الأول: الوصف المالي								
X1	متوسط بنوك الدراسة	3395.358	1205.000	17800.000	250.0000	4436.691	1.717	4.988
عدد الحسابات المصرفية (بالآلاف حساب)	البنوك العامة	7589.5560	6960.0000	17800.0000	3266.0000	4887.8100	0.5327	2.2731
	البنوك الخاصة	1062.0560	1020.0000	2000.0000	250.0000	557.6570	0.1369	1.8765
	البنوك الأجنبية	756.6967	550.0000	3441.0000	295.0000	625.8871	3.0940	13.6830
X2	متوسط بنوك الدراسة	1723.3990	1061.1120	8012.0290	215.3150	1839.5460	1.3904	4.1507
عدد بطاقات الخصم المباشر (بالآلاف بطاقة)	البنوك العامة	3496.3930	3445.0000	8012.0290	1351.2210	1867.6100	0.3260	2.7868
	البنوك الخاصة	814.1048	934.1155	1553.9450	233.0000	452.9462	-0.0253	1.4153
	البنوك الأجنبية	556.6008	354.6430	3385.0000	215.3150	606.6469	3.9794	18.9382
X3	متوسط بنوك الدراسة	1044.6710	318.5000	9855.3840	30.9480	1784.2970	2.8099	11.7668
عدد بطاقات الدفع مقدما (بالآلاف بطاقة)	البنوك العامة	2225.3670	1247.5080	9855.3840	872.7980	2474.2360	1.4064	4.6621
	البنوك الخاصة	466.8492	308.0000	1649.2460	41.0000	479.5399	0.9780	3.1848
	البنوك الأجنبية	249.1901	144.0000	1190.0000	30.9480	293.0139	1.6736	5.4324
X4	متوسط بنوك الدراسة	346.5494	152.7925	2035.6730	17.0000	445.2718	1.8685	5.9014
عدد بطاقات الائتمان (بالآلاف بطاقة)	البنوك العامة	695.6525	729.5720	2035.6730	63.5670	567.2945	0.5069	2.4091
	البنوك الخاصة	156.3260	118.0405	437.8600	17.0000	138.4835	0.6099	2.0881
	البنوك الأجنبية	124.2619	114.0000	326.0000	55.0000	64.3058	1.2786	4.7116
X5	متوسط بنوك الدراسة	316.2468	70.2655	5600.0000	11.5000	770.5749	5.0869	33.0627
حسابات الهواتف الذكية (بالآلاف)	البنوك العامة	611.0501	123.3500	5600.0000	105.6600	1189.0000	3.0641	12.8204
	البنوك الخاصة	240.8303	201.6240	857.4430	124.9390	253.1934	1.0097	3.2215
	البنوك الأجنبية	71.7213	30.0020	450.0000	11.5000	97.8397	2.3328	9.2573
البعد الثاني: إتاحة الخدمات المالية والمصرفية								
X6	متوسط بنوك الدراسة	247.3799	210.0000	752.0000	60.0000	174.5238	1.1355	3.4702
عدد الفروع المصرفية (فرع)	البنوك العامة	403.9389	413.0000	752.0000	200.4500	187.5639	-0.0872	2.2039
	البنوك الخاصة	134.9444	126.0000	215.0000	61.0000	60.6353	0.0681	1.2726
	البنوك الأجنبية	165.7778	210.0000	277.0000	60.0000	66.8634	-0.4487	1.6484
X7	متوسط بنوك الدراسة	1021.9050	545.0250	4953.0000	125.0000	1171.2320	1.7901	5.4326
عدد أجهزة الصراف الآلي (جهاز)	البنوك العامة	2023.4390	1715.0000	4953.0000	535.0500	1396.8170	0.5485	2.2951
	البنوك الخاصة	520.0000	477.5000	1159.0000	152.0000	337.3103	0.4276	1.8329
	البنوك الأجنبية	354.9741	318.0000	925.0000	125.0000	206.3507	1.0367	3.4622
X8	متوسط بنوك الدراسة	7336.1640	3885.0000	21400.0000	68.0000	7100.6140	0.6123	1.9012
عدد نقاط البيع (نقطة)	البنوك العامة	13037.0700	13853.0000	21400.0000	6863.0000	6438.8910	-0.5672	2.1808
	البنوك الخاصة	6376.8330	4378.5000	20570.0000	68.0000	7014.4060	0.4814	1.8931
	البنوك الأجنبية	2274.8150	1640.0000	8590.0000	866.0000	1749.8850	1.9662	7.2724
البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية والمصرفية								
X9	متوسط بنوك الدراسة	234.7538	78.6500	1740.2000	8.8600	369.6348	2.3820	8.3460
حجم ودائع الأفراد (بالمليار)	البنوك العامة	526.2097	341.3070	1740.2000	122.1900	476.2048	1.0739	3.2602
	البنوك الخاصة	76.6417	36.4800	227.0000	8.8600	75.7759	0.7974	2.0650
	البنوك الأجنبية	48.7059	35.4000	125.0000	12.7000	33.3649	0.7989	2.4221
X10	متوسط بنوك الدراسة	119.3248	55.5180	1039.7500	6.0200	177.7761	3.0689	13.5982
	البنوك العامة	228.5898	125.0000	1039.7500	41.7160	250.2084	1.6865	5.4339

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ج، ٢٠٢٣) يوليو ٢٠٢٣

د. نظير رياض محمد الشحات؛ أ. محمد عبد العزيز السيد أبو الديار

حجم المحفظة الائتمانية للبنك (بالمليار)	البنوك الخاصة	52.3621	34.4010	145.5000	6.0200	46.5521	0.6765	2.0087
X11	البنوك الأجنبية	54.7016	32.1480	172.8280	12.8000	49.4353	1.3552	3.4246
حجم الائتمان الممنوح للأفراد (بالمليار)	متوسط بنوك الدراسة	23.7906	17.2435	135.7900	1.7000	24.6160	2.5987	10.6217
X12	البنوك العامة	39.3879	26.9810	135.7900	21.6470	33.0526	1.5346	4.6692
	البنوك الخاصة	14.4186	10.9440	41.2000	1.7000	11.2815	1.0792	3.2791
	البنوك الأجنبية	14.4413	12.3000	35.5000	3.8800	8.6487	0.8632	2.8804
حجم التمويل الممنوح للمشروعات (بالمليار)	متوسط بنوك الدراسة	12.5586	3.6990	96.2500	0.5900	18.5520	2.3584	9.1206
	البنوك العامة	22.9013	16.0000	96.2500	4.5000	24.6043	1.4231	4.5112
	البنوك الخاصة	2.6333	2.2850	6.0600	1.0400	1.3739	1.3294	4.0149
	البنوك الأجنبية	8.8328	2.4300	38.8863	0.5900	11.8136	1.5006	3.9137
الربحية (المتغير التابع)								
Y1	متوسط بنوك الدراسة	2.1294	2.1554	4.7000	0.4593	1.0338	0.1128	2.4893
العائد على الأصول (%)	البنوك العامة	1.1232	0.9800	2.5000	0.4593	0.6004	0.5641	2.6896
	البنوك الخاصة	2.6292	2.7100	3.7900	1.4400	0.6161	-0.1933	2.4340
	البنوك الأجنبية	2.8024	2.6000	4.7000	1.6100	0.7844	0.7930	2.9584
Y2	متوسط بنوك الدراسة	23.0803	21.0114	57.0000	6.2462	10.8731	0.9882	4.4073
العائد على حقوق الملكية (%)	البنوك العامة	16.7272	15.3073	38.8000	6.2462	8.6504	0.7485	3.4363
	البنوك الخاصة	25.9884	27.1600	34.0300	13.2000	6.9279	-0.4578	1.9336
	البنوك الأجنبية	27.4946	23.3000	57.0000	14.9600	12.1913	1.3555	3.5740
Y3	متوسط بنوك الدراسة	4.4342	4.6500	8.2000	0.7200	1.6361	-0.3352	2.9338
صافي هامش العائد (%)	البنوك العامة	3.1241	2.9000	5.8000	0.7200	1.4712	0.1094	2.5184
	البنوك الخاصة	5.4565	5.4400	8.2000	2.3600	1.6125	-0.2674	2.6901
	البنوك الأجنبية	5.0627	5.0400	6.2551	3.9000	0.7273	0.0605	1.7785
Y4	متوسط بنوك الدراسة	3.8283	3.3600	13.7700	0.1800	3.3874	0.9526	3.4119
ربحية السهم السنوية (%)	البنوك العامة	1.3011	0.7100	6.2500	0.1800	1.5120	1.6677	5.4784
	البنوك الخاصة	7.7094	6.9200	13.7700	2.6700	3.3311	0.2768	1.9631
	البنوك الأجنبية	3.7681	3.5400	7.5100	1.0000	2.1746	-0.1736	2.1302
	البنوك الأجنبية	57.4643	57.4594	73.7664	47.8000	7.0373	0.4673	2.5310

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام STATA

V.16

من خلال استعراض بيانات الجدول السابق الذي يتناول وصف بيانات الدراسة يمكن للباحث استخلاص ما يلي:

(١) على مستوى أبعاد الشمول المالي (المتغير المستقل)

البعد الأول: الوصول المالي: اقترب متوسط عدد الحسابات مصرفية بالبنوك محل الدراسة من 3395 ألف حساباً مصرفياً؛ حيث بلغ متوسطها بالبنوك العامة نحو 7589 ألف حساباً مصرفياً، والبنوك الخاصة 1062 ألف حساباً مصرفياً، والبنوك الأجنبية العاملة في مصر نحو 756 ألف حساباً مصرفياً، وقد تفوقت البنوك داخل القطاع العام على بقية البنوك في امتلاك البالغين للحسابات المصرفية بها تلقتها البنوك ضمن القطاع الخاص، ثم البنوك ضمن الفروع الأجنبية، وقد اتسم التوزيع الطبيعي لبيانات هذا المتغير (عدد الحسابات المصرفية) بالاعتدالية نظراً لكون الالتواء، والتفرطح ظهرت نتائجهم بقيم مقبولة.

وقد حقق متوسط إصدار بطاقات الخصم بالبنوك محل الدراسة نحو 1723 ألف بطاقة خصم، حيث متوسط عددها بالبنوك العامة منها 3496 بطاقة خصم وهو الأعلى بين باقي البنوك، يليها البنوك الخاصة بمتوسط 814 ألف بطاقة خصم والبنوك الأجنبية بمتوسط 556 ألف بطاقة خصم. وقد كانت البيانات الخاصة بالبعد موزعة توزيعه طبيعية دل عليه معاملات الالتواء والتفرطح.

أيضاً بلغ متوسط عدد بطاقات الائتمان الممنوحة لعملاء البنوك محل الدراسة ككل نحو 346 ألف بطاقة ائتمان، استحوذت البنوك العامة منها على 695 ألف بطاقة ائتمان، والبنوك الخاصة على 156 ألف بطاقة ائتمان، والبنوك الأجنبية على 124 ألف بطاقة ائتمان، وكان التفوق لصالح البنوك العامة تلاها البنوك الخاصة، ثم البنوك الأجنبية، وقد اتسمت بيانات البعد بالتوزيع الطبيعي لوقوع

معاملات الائتواء والتفرطح عند مستويات مقبولة، بينما بلغ متوسط عدد بطاقات الدفع مقدماً الممنوحة لعملاء البنوك محل الدراسة ككل نحو 1045 ألف بطاقة ائتمان، استحوذت البنوك العامة منها على 2225 ألف بطاقة ائتمان، والبنوك الخاصة على 467 ألف بطاقة ائتمان، والبنوك الأجنبية على 249 ألف بطاقة ائتمان، وكان التفوق لصالح البنوك العامة تلاها البنوك الخاصة، ثم البنوك الأجنبية، وقد اتسمت بيانات البعد بالتوزيع الطبيعي لوقوع معاملات الائتواء والتفرطح عند مستويات مقبولة.

بلغت متوسطات حسابات الهواتف البنكية الذكية للبنوك مجتمعة نحو 316 ألف حساب هاتف بنكي، حيث بلغ المتوسط للبنوك العامة نحو 611 ألف حساب هاتف بنكي وهو الأعلى بين باقي البنوك، والبنوك الخاصة متوسط بلغ 240 ألف، والأجنبية 71 ألف حساب هاتف بنكي. وقد اتسمت البيانات بالاعتدالية. جدير بالذكر، إن الانحراف المعياري لجميع متغيرات البعد الأول (الوصول المالي) بلغت قيم ضخمة جداً ما يدل على تحقيق البنوك المصرية لمستهدفات عالية جداً تتعلق بالأبعاد المذكورة أعلاه، خلال الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢١.

البعد الثاني: الانتشار المصرفي: حققت البنوك محل الدراسة مجتمعة متوسطة لعدد الفروع المصرفية بلغ 247 فرعاً مصرفياً، حيث بلغ متوسط عدد الفروع المصرفية للبنوك العامة نحو 404 فرعاً مصرفياً، والبنوك الخاصة نحو 135 فرعاً مصرفياً، والبنوك الأجنبية 166 فرعاً مصرفياً، في حين كان عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs بلغ متوسطهم 1022 ماكينة، استحوذت البنوك العامة على الجزء الأكبر منها بعدد 2023 ماكينة صرف آلي، يليها البنوك الخاصة بعدد 520 ماكينات، ثم البنوك الأجنبية بعدد 355 ماكينة صراف آلي.

هذا وقد حققت البنوك محل الدراسة مجتمعة متوسطة لعدد نقاط البيع P.O.S نحو 7336 نقطة بيع، وقد جاء متوسط عدد نقاط البيع داخل القطاع العام بالبنوك نحو 13037 نقطة بيع، بينما بلغ عدد نقاط البيع فالبنوك ضمن القطاع الخاص نحو 6376 نقطة بيع، وفي البنوك الأجنبية بلغ نحو 2274 نقطة بيع.

وقد تفوقت البنوك داخل القطاع العام على بقية البنوك في انتشار نقاط البيع P.O.S بها تلتها البنوك ضمن القطاع الخاص، ثم البنوك ضمن الفروع الأجنبية ومن الجدير بالذكر بلغ الانحراف المعياري قيمة كبيرة تدل على حدوث طفرة كبيرة في الانتشار المصرفي الحادث بالنسبة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١. وقد اتسمت البيانات الخاصة ببعد الانتشار الجغرافي بالتوزيع الطبيعي وتحقيقها مستهدفات معاملي الائتواء والتفرطح.

البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية: بلغ متوسط حجم مدخرات الأفراد نحو 235 مليار جنيه، استحوذت البنوك العامة على النصيب الأكبر من هذا البعد بمتوسط قيمته 526 مليار جنيه يليها البنوك الخاصة بقيمة 76 مليار جنيه ثم البنوك الأجنبية بمقدار 49 مليار جنيه، هذا وقد حقق أيضاً بعد حجم المحفظة الائتمانية متوسط عام للبنوك محل الدراسة بلغ 119 مليار جنيه، بلغ نصيب البنوك العامة نحو 228,5 مليار جنيه، يليها البنوك الأجنبية بمقدار 54 مليار جنيه، ثم البنوك الخاصة بقيمة 52 مليار جنيه خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٣-٢٠٢١).

كما حقق بعد حجم الائتمان الممنوح للأفراد متوسط عام للبنوك محل الدراسة بلغ 24 مليار جنيه، بلغ نصيب البنوك العامة نحو 40 مليار جنيه، وتتساوي تقريباً البنوك الخاصة بمقدار 14.4 مليار جنيه مع البنوك الأجنبية بنفس المقدار حيث بلغت نحو 14.44 مليار جنيه خلال الفترة محل الدراسة.

فيما بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 13 مليار جنيه، تبلغ قيمة المتوسط في البنوك العامة نحو 23 مليار جنيه وهي تستحوذ على النصيب الأكبر بين البنوك، ويليهما البنوك الأجنبية بقيمة 9 مليار جنيه تقريباً ثم تأتي البنوك الخاصة في المرتبة الأخيرة بقيمة 3 مليار جنيه تقريباً، وقد بلغ الانحراف المعياري قيمة كبيرة لجميع المتغيرات الخاصة بالبعد

الثالث (استخدام الخدمات المالية) ما يدل على التوسع الحادث في استخدام الخدمات المالية التي تقدمها البنوك محل الدراسة لمستهدفها.

٢) على مستوى الربحية (المتغير التابع)

حققت البنوك محل الدراسة متوسط عائد على الأصول بلغ نحو 2.1% بانحراف معياري 1% وهذا يعتبر صغير نسبياً ما يدل على بطء تحقيق معدلات العائد على الأصول، وبلغت متوسطات النسبة في البنوك العامة نحو 1.2% وهو الأقل بين أنواع البنوك الأخرى محل الدراسة، والخاصة 2.6% والأجنبية 2.8% وهو الأعلى بين باقي البنوك.

بينما كان متوسط العائد على حق الملكية لجميع بنوك الدراسة نحو 23% بانحراف معياري بلغ نحو 11%، حيث بلغ المتوسط بالبنوك العامة 16% وهو الأقل بين البنوك، والخاصة 26% وهو الأعلى، والأجنبية 28.5% وهي نسبة العائد على حقوق الملكية الأعلى بين البنوك محل الدراسة، وقد بلغ إجمالي متوسط صافي هامش العائد 4.4% بانحراف معياري 1.6%، حيث بلغ المتوسط بالبنوك العامة نحو 3%، والخاصة 5.5% وهي الأعلى بين البنوك بشكل طفيف جداً وبلغت متوسط نسبة صافي هامش العائد في البنوك الأجنبية 5%.

أما فيما يتعلق بمتوسط الربحية للسهم للبنوك محل الدراسة فقد ما قيمته 3.8 جنيه، وانحراف معياري 3.4 جنيه، وقد بلغت متوسطات القيمة في البنوك العامة نحو 1.3 جنيه وهذه النسبة تعتبر الأقل بين البنوك محل الدراسة وقد تكون بسبب التوسعات التي تقوم بها هذه البنوك لتنفيذ استراتيجية الشمول المالي، بينما بلغت متوسطات هذا المتغير في البنوك الخاصة ما نحو 7.7 جنيه وهي القيمة الأعلى بين البنوك، وحققت البنوك الأجنبية في هذا الصدد ما قيمته 3.7 جنيه.

ثانياً: اختبارات تحديد النموذج

قام الباحث بإجراء اختبارات تحديد النموذج بهدف الاطمئنان إلى صلاحية المتغيرات المستخدمة محل الدراسة، وهل هناك حاجة لحذف بعضها أم لا، من خلال إجراء تحديد النموذج Model Specification ويستعرض الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

جدول رقم (٥)

نتائج تحديد النموذج للوقوف على سلامة البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي

Y4	Y3	Y2	Y1	Log Variables	
-0.590	-0.253	-0.164	-0.314	Coef.	X1
0.0227**	0.483	0.312	0.016***	p-value	
0.071	0.209	0.108	0.075	Coef.	X2
0.0598*	0.032**	0.524	0.574	p-value	
0.191	0.036	0.094	0.089	Coef.	X3
0.090	0.000***	0.000***	0.000***	p-value	
-0.592	-0.156	0.220	-0.079	Coef.	X4
0.0108**	0.0342**	0.095	0.442	p-value	
0.088	-0.018	-0.033	-0.027	Coef.	X5
0.030**	0.060*	0.268	0.257	p-value	
0.829	0.123	0.114	0.097	Coef.	X6
0.187	0.108	0.483	0.451	p-value	
1.011	0.456	0.675	0.530	Coef.	X7
0.270	0.189	0.001***	0.001***	p-value	
-0.096	0.075	0.158	0.107	Coef.	X8
0.296	0.003***	0.003***	0.009***	p-value	

-0.760	-0.716	-0.987	-0.880	Coef.	X9
0.0274**	0.901	0.000***	0.000***	p-value	
0.323	0.097	-0.268	0.230	Coef.	X10
0.075*	0.029**	0.327	0.289	p-value	
-0.463	0.479	0.392	0.308	Coef.	X11
0.073*	0.259	0.013**	0.014**	p-value	
-0.140	-0.152	-0.075	-0.143	Coef.	X12
0.0437**	0.002***	0.321	0.018**	p-value	
0.053	0.045	0.174	0.052	Coef.	Con s.
-0.517	-0.160	0.229	0.647	p-value	
72	72	72	72	Number of obs	
9.24	15.17	10.89	20.43	F-test	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Prob > F	
0.011	0.001	0.045	0.009	Hat prob.	
0.309	0.121	0.447	0.386	Doornik-Hansen prob.	
0.2366	0.1365	0.2623	0.4966	Breusch-Pagan / Cook- Weisberg test	
0.6526	0.7553	0.6889	0.8061	R-squared	
0.5820	0.7055	0.6257	0.7666	Adj R-squared	

***P< 1%, ** P<5%, *<10%

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج STATA. V16

يتضح من الجدول أعلاه مدي اعتمادية تحديد النماذج المستخدمة في الدراسة، حيث قام الباحث باختبار النماذج للاطمئنان الي اجراء اختبارات الفروض عليها. تم إجراء اختبار (Doornik-Hansen Test for Normality) للتحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، ووفقاً لهذا الاختبار نجد أن قيم مستوي المعنوية P-value أكبر من ٥٪، مما يعني قبول الفرض العدمي القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أيضاً تم فحص جودة تحديد النموذج من خلال اجراء اختبار (Hat Test) وتبين أن جميع قيم مستوي المعنوية P-value تقل عن ٥٪، مما يوضح جودة وكفاءة النماذج المستخدمة في الدراسة، وتعتبر نماذج الدراسة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لاختبار فيشر F-statistic أقل من ٥ ٪ لجميع النماذج محل الدراسة، كذلك تم فحص مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) للأبعاد محل الدراسة من خلال إجراء اختبار (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test) والذي تبين غياب مشكلة عدم ثبات التباين حيث نجد أن قيمة المعنوية P-value أكبر من ٥٪، لجميع النماذج محل الدراسة.

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ الموجه متعدد المتغيرات VECM

يستخدم هذا النموذج بوجه عام لفحص العلاقة الزمنية قصيرة وطويلة الاجل، فبعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين أبعاد متغيرات الدراسة يتم الاستعانة بنموذج Vector Error Correction Model (VECM) الذي يشترط عند استخدامه أن تكون المتغيرات مستقرة في صورتها الاصلية أو عند أخذ الفروقات الاولي لها وتحديد فترات الابطاء المثلي Optimal Lags.

٣/١- تقدير العلاقة السببية قصيرة الأجل Short-term بين أبعاد متغيرات الدراسة

حيث قام الباحث بفحص العلاقة في الأجل القصير بين أبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالشمول المالي والتي تتمثل في (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، استخدام الخدمات المالية والمصرفية) وبين مؤشرات الربحية التي تتمثل في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على المساهمين، صافي هامش الفائدة، ربحية السهم) على النحو الموضح بالجدول التالي.

جدول رقم (٦)

نتائج تقدير العلاقة السببية قصيرة الأجل بين أبعاد الدراسة

D Y4	D Y3	D Y2	D Y1	Variables	
0.829	0.123	0.114	0.097	Coef.	D X1
0.187	0.508	0.483	0.451	p-value	
0.119	0.456	0.067	0.004	Coef.	D X2
0.270	0.189	0.264	0.631	p-value	
-0.096	0.007	0.001	0.001	Coef.	D X3
0.296	0.893	0.843	0.907	p-value	
-0.007	-0.001	-0.009	-0.080	Coef.	D X4
0.274	0.901	0.728	0.551	p-value	
0.003	0.009	-0.268	0.230	Coef.	D X5
0.754	0.892	0.327	0.289	p-value	
-0.004	-0.253	0.164	-0.031	Coef.	D X6
0.786	0.483	0.312	0.169	p-value	
0.271	0.039	0.108	0.075	Coef.	D X7
0.598	0.629	0.524	0.574	p-value	
0.001	0.361	0.0094	0.003	Coef.	D X8
0.974	0.762	0.892	0.897	p-value	
-0.004	0.049	0.039	0.031	Coef.	D X9
0.730	0.509	0.278	0.714	p-value	
-5.08	1.805	-4.075	-0.843	Coef.	D X10
0.000	0.005	0.006	0.028	p-value	
-0.003	-0.016	0.002	-0.079	Coef.	X11
0.819	0.064	0.953	0.442	p-value	
-8.463	-3.007	6.789	-1.404	Coef.	D X12
0.000	0.008	0.010	0.047	p-value	
72	72	72	72	Number of obs.	
49.574	37.897	47.442	40.257	AIC	
48.167	50.019	41.163	46.925	HQIC	
42.383	43.170	45.479	44.605	BIC	
0.091	0.157	0.031	0.626	Short-run Causality prb.	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج STATA. V16

يوضح الجدول رقم (٥) السابق نتائج تقدير العلاقة السببية بين أبعاد متغيرات الدراسة، حيث تم توضيح النتائج بشكل عام على جميع مستوي أبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) ومؤشرات الربحية (المتغيرات التابعة) ويتضح من القيم الاحتمالية (Short-run Causality prb.) لاختبار العلاقة السببية في الأجل القصير عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير من أبعاد الشمول المالي على أبعاد مؤشرات الربحية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول معدل العائد على المساهمين ، صافي هامش العائد ، ربحية السهم) ، حيث كانت القيم الاحتمالية لها أكبر من قيمة مستوي المعنوية عند ٥٪ والذي بدوره يؤدي إلي قبول الفرض العدمي (H0) بانتفاء وجود علاقة سببية في الأجل القصير ، وهذا مع استثناء بُعد العائد على حقوق الملكية Y2 ، حيث كانت القيم الاحتمالية لاختبار العلاقة السببية في الأجل القصير أقل من ٥٪ وهذا يدل على معنويتها وبالتالي تم رفض الفرض

العدمي وقبول الفرض البديل بوجود علاقة سببية موجبة يسببها أبعاد الشمول المالي علي بُعد العائد علي حقوق الملكية في الأجل القصير .

علاوة على ذلك، يوضح الجدول (٥) بشكل تفصيلي أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار العلاقة السببية في الاجل القصير لأبعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) كانت جميعها أكبر من قيمة مستوي المعنوية عند ٥٪، فيما عدا القيم الاحتمالية للإبعاد (X12،X10) الخاصة بحجم المحفظة الائتمانية للبنك وحجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة. حيث كانت دالة عند جميع أبعاد مؤشرات الربحية (المتغيرات التابعة) مما يدل على وجود علاقة في الاجل القصير تسببها هذه الأبعاد، حيث يتراوح تأثير بعد حجم المحفظة الائتمانية للبنك X10 بشكل إيجابي على بعد صافي هامش العائد Y3 وبشكل سلبي على بقية أبعاد الأداء المالي (Y1, Y2, Y4). بينما يتراوح تأثير البعد حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة X12 بشكل إيجابي على بعد العائد على حقوق الملكية Y2 وبشكل سلبي على بقية أبعاد الأداء المالي (Y1, Y2, Y4).

٣/٢- تقدير العلاقة السببية طويلة الأجل Long-term بين أبعاد متغيرات الدراسة

قام الباحث بفحص العلاقة طويلة الأجل بين أبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالشمول المالي، وأبعاد المتغير التابع الخاصة بالأداء المالي، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٤-٨) التالي:

جدول رقم (٧)

تقدير نتائج العلاقة السببية طويلة الأجل Long-term

Y4	Y3	Y2	Y1	Variables	
-48.883	7.253	-6.722	5.720	Coef.	X1
0.002	0.006	0.005	0.005	p-value	
7.017	-26.888	3.951	-0.236	Coef.	X2
0.003	0.002	0.003	0.007	p-value	
-5.661	0.413	0.059	-0.059	Coef.	X3
0.003	0.010	0.009	0.010	p-value	
-0.413	-0.059	-0.531	-4.717	Coef.	X4
0.383	0.010	0.892	0.006	p-value	
0.177	0.531	-15.803	13.562	Coef.	X5
0.008	0.216	0.004	0.003	p-value	
-0.236	-14.918	9.670	-1.828	Coef.	X6
0.149	0.005	0.003	0.002	p-value	
15.980	2.300	-6.368	4.422	Coef.	X7
0.007	0.007	0.006	0.006	p-value	
-0.059	21.287	0.554	-0.177	Coef.	X8
0.011	0.008	0.010	0.090	p-value	
-0.236	2.889	-2.300	1.828	Coef.	X9
0.008	0.006	0.003	0.008	p-value	
-0.472	0.295	-4.422	2.536	Coef.	X10
0.008	0.906	0.003	0.002	p-value	
-0.177	0.260	0.618	4.658	Coef.	X11
0.009	0.0390	0.0499	0.005	p-value	
0.472	-1.061	-1.946	1.592	Coef.	X12
0.007	0.007	0.003	0.004	p-value	
72	72	72	72	Number of obs.	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج STATA. V16

يوضح الجدول رقم (٦) العلاقة السببية في الاجل الطويل بين ابعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية على النحو التالي: -

البعد الأول: العائد على الأصول: العلاقة السببية في الاجل الطويل بين ابعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) وبعد العائد على الأصول، حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة (X1، X5، X7، X9، X12) وسالبة عند (X2، X3، X4، X6، X10، X11) وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، ولم توضح النتائج وجود علاقة سببية في الاجل الطويل للبعد للمتغير المستقل (X8 على معدل العائد على الأصول (المتغير التابع) سواء موجبة او سالبة.

البعد الثاني: العائد على حقوق الملكية: العلاقة السببية في الاجل الطويل بين ابعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) وبعد العائد على حقوق الملكية، حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة (X2، X3، X6، X8) وسالبة عند (X1، X5، X7، X9، X10، X12) وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، ولم تشير النتائج الي وجود علاقة سببية في الاجل الطويل للمتغير المستقل بالنسبة للأبعاد (X4، X11) على معدل العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) سواء موجبة او سالبة.

البعد الثالث: صافي هامش الربح: العلاقة السببية في الاجل الطويل بين ابعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) وبعد صافي هامش الربح، حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة (X1، X3، X4، X7، X8) وسالبة عند (X2، X6، X9، X12) وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، ولم تشير النتائج الي وجود علاقة سببية في الاجل الطويل للمتغير المستقل بالنسبة للأبعاد (X5، X10، X11) علي صافي هامش الربح (المتغير التابع) سواء بشكل طردي أو عكسي .

البعد الرابع: ربحية السهم: العلاقة السببية في الاجل الطويل بين ابعاد الشمول المالي (المتغيرات المستقلة) وبعد ربحية السهم، حيث يتضح من النتائج أعلاه وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل لأبعاد المتغيرات المستقلة (X1، X2، X5، X7، X12) وسالبة عند (X3، X8، X9، X10، X11) وهذا عند مستوي معنوي أقل من ٥٪، ولم تشير النتائج الي وجود علاقة سببية في الاجل الطويل للمتغير المستقل بالنسبة للأبعاد (X4، X6) علي ربحية السهم (المتغير التابع) سواء بشكل طردي أو عكسي .

رابعاً: نتائج اختبار فروض الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة المتمثل في قياس تأثير الشمول المالي علي الربحية للبنوك محل الدراسة، وبالتالي التوصل إلي النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة علاقة الأبعاد المستقلة علي الأبعاد التابعة، فقد قام باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هما: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) وقد حصلنا علي النتائج التالية:

٤/١ - نتائج اختبار الفرض الأول

يشير فرض الدراسة الأول إلي وجود علاقة وأثر ذات دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على الأصول.

جدول رقم (٨)

تقدير معلمات النموذج الأول باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model		Random Effects Model			
	Estimate	T-value	Estimate	T-value	Estimate	Z-value		
X1	-0.00006	0.70300	-0.00010	0.45000	$-5.7 \times e^{-5}$	0.70200		
X2	-0.00048	0.04500	-0.00031	0.19000	-0.00048	0.03900		
X3	-0.00009	0.85200	-0.00024	0.72800	$-9.2 \times e^{-5}$	0.85200		
X4	0.00079	0.40200	0.00079	0.43200	0.00079	0.39800		
X5	0.00005	0.91500	0.00042	0.39100	$5.44 \times e^{-5}$	0.91500		
X6	-0.00159	0.19000	0.01309	0.00300	-0.00159	0.18500		
X7	0.00050	0.50500	0.00047	0.55000	0.000496	0.50200		
X8	0.00003	0.94100	-0.00001	0.81700	$2.36 \times e^{-6}$	0.94600		
X9	-0.00238	0.36700	-0.00148	0.2600	-0.00238	0.36300		
X10	0.00242	0.63600	-0.00258	0.58600	0.00242	0.63500		
X11	0.02750	0.04900	0.00685	0.70000	0.02750	0.0389		
X12	-0.01456	0.42300	0.00788	0.71500	-0.01456	0.41900		
Constant	2.62559	0.00000	-0.37332	0.62300	2.62559	0.00000		
Number of observations	72		72		72			
Model Fit.	F-statistic = 6.06 P-value = 0.0000		F-statistic = 2.85 P-value = 0.0247		Wald chi ² = 72.68 P-value = 0.0000			
R-squared	0.5520		within	between	overall			
			0.2825	0.4617	0.2257	0.0281	0.8875	0.5520
			F test that all u _i =0: F(7, 52) = 6.26 Prob > F = 0.0000					
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	chibar ² = 202.64 Prob > chibar ² = 0.0000							
Hausman test	Chi ² = 68.59 Prob > chi ² = 0.0000							
Result	---		Fit Model			---		
Seriality (pesaran test) prob.	0.3729							

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج STATA. V16

يوضح جدول رقم (٧) تقدير معلمات النموذج الأول باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات

الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية، حيث تعتبر النماذج الثلاثة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لاختبار فيشر F-statistic أقل من ٥٪ لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

■ نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

واستناداً على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث تتلخص المرحلة الأولى، في التحليل بالتعرف على نوع التأثيرات المستخدمة لثوابت النموذج فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة) وبالتالي بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف تنتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan Hausman Test واختبار Lagrange (LM) test.

■ نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لا حظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع التي بلغت 202.64 باحتمال منعدم معنوية إحصائياً.

■ نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

فبالرغم من أن نتائج التحليل تشير الي أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman Test وذلك لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراسة أثر القدرة الإدارية على الفرص الإستثمارية المتاحة، وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وبالاعتماد على نتائج الجدول السابق فقد أظهر اختبار Hausman Test ارتفاع القيمة الإحصائية (Chi-Sq) بقيمة $\chi^2 = 68.59$ ، وكانت قيمة P-value أقل من ٠,٠٥. وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية H_0 مما يشير إلى وجود ارتباط بين تأثيرات الدوال والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات نموذج الدراسة.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) في نموذج التأثيرات الثابتة أن بعد عدد الفروع المصرفية (X6) ذات دلالة إحصائية حيث كانت القيمة الاحتمالية P-value لهذه البعد أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥، كما أن له تأثير إيجابي على المتغير التابع في حين أن المتغيرات الأخرى ليست معنوية إحصائية. علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة ٣٢٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في معدل العائد على الأصول، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائياً وفقاً لاختبار فيشر (F-test). وبإجراء اختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج اختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل على كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

ويعد هذا دليلاً كافياً على صحة الفرض الأول أن هناك أثر للشمول المالي على معدل العائد على الأصول، وتأخذ معادلة الإنحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = -0.37332 - 0.00010 X1 - 0.00031 X2 - 0.00024 X3 + 0.00079 X4 + 0.00042 X5 + 0.01309 X6 + 0.00047 X7 - 0.00001 X8 - 0.00148 X9 - 0.00258 X10 + 0.00685 X11 + 0.00788 X$$

٤/٢ - نتائج اختبار فرض الدراسة الثاني

يشير فرض الدراسة الثاني إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (٩)

تقدير معلمات النموذج الثاني باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model			Random Effects Model		
	Estimate	T-value	Estimate	T-value	Estimate	Z-value		
X1	0.001506	0.45300	-0.00027	0.88800	0.001506	0.45000		
X2	-0.00447	0.20900	-0.00299	0.36900	-0.00447	0.20400		
X3	-0.00587	0.37400	-0.00512	0.60500	-0.00587	0.37100		
X4	0.01443	0.25300	0.0118	0.40800	0.01443	0.24900		
X5	0.003288	0.62700	0.00597	0.38300	0.003288	0.62600		
X6	-0.03656	0.02600	0.160266	0.00900	-0.03656	0.02200		
X7	-0.00339	0.73100	0.003428	0.75600	-0.00339	0.73000		
X8	0.000415	0.37600	-0.00033	0.65100	0.00041	0.37200		
X9	0.448787	0.0122	-0.01323	0.68800	0.00207	0.95300		
X10	0.383126	0.041	-0.03200	0.63300	0.01259	0.85200		
X11	0.25673	0.02200	-0.01573	0.95000	0.20058	0.34200		
X12	-0.09625	0.68900	0.21124	0.49000	-0.09625	0.68800		
Constant	29.69272	0.00000	-7.57507	0.48100	29.69272	0.00000		
Number of observations	72		72			72		
Model Fit.	F-statistic = 1.96 P-value = 0.0453		F-statistic = 1.18 P-value = 0.3226			Wald chi ² = 23.48 P-value = 0.0240		
R-squared	0.620		within	between	over all	within	between	overall
			0.2138	0.5883	0.1883	0.0021	0.7465	0.620
			F test that all u _i =0: F(7, 52) = 4.67 Prob > F = 0.0004					
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	chibar ² = 0.00 Prob > chibar ² = 1.0000							
Result	Fit Model		---			---		
Seriality (pesaran test) prob.	0.8504							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام STATA V.16

يوضح جدول رقم (٨) تقدير معاملات النموذج السادس باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية، حيث تعتبر النماذج معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لاختبار فيشر F-statistic أقل من ٥٪، فيما عدا نموذج التأثيرات الثابتة حيث كانت القيمة الاحتمالية للنموذج أكبر من مستوي المعنوية ٥٪.

من اجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى قبول فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) حيث لا حظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع أنها غير معنوية إحصائياً. وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم لمجموعة البيانات.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج السابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في نموذج الانحدار التجميعي أن الأبعاد (X6، X9، X10، X11) ذات دلالة إحصائية لأن قيم P-value أقل من ٠,٠٥، كما أن البعد X6 تأثير سلبي على المتغير التابع في حين أن الأبعاد الأخرى كان لها تأثير إيجابي على المتغير التابع، وفيما يتعلق بالأبعاد الأخرى في ليست ذات دلالة إحصائية.

علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة ٦٢٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية)، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائياً وفقاً لاختبار فيشر (F-test).

وبإجراء اختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج اختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل على كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

ويعد هذا دليلاً كافياً على صحة الفرض الثاني أن هناك أثر للشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية، وتأخذ معادلة الانحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = 29.69272 + 0.001506 X1 - 0.00447 X2 - 0.00587 X3 \\ + 0.01443 X4 + 0.003288 X5 - 0.03656 X6 \\ - 0.00339 X7 + 0.000415 X8 + 0.00207 X9 \\ + 0.01259 X10 + 0.20058 X11 - 0.09625 X12$$

٤/٣ - نتائج اختبار فرض الدراسة الثالث

يشير فرض الدراسة الثالث إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على هامش صافي العائد.

جدول رقم (١٠)

تقدير معلمات النموذج الثالث باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model		Random Effects Model		
	Estimate	T-value	Estimate	T-value	Estimate	Z-value	
X1	-0.00025	0.28500	-0.00037	0.09800	-0.00025	0.28100	
X2	-0.00005	0.89800	0.00014	0.72000	-0.00005	0.89800	
X3	0.000229	0.76200	0.000172	0.87800	0.000229	0.76100	
X4	-0.00067	0.64300	-0.00050	0.75900	-0.00067	0.64200	
X5	-0.00015	0.85100	0.000488	0.53100	-0.00015	0.85100	
X6	-0.00223	0.22900	0.026373	0.00000	-0.00223	0.22400	
X7	0.00213	0.06400	0.00201	0.11500	0.00219	0.04900	
X8	-0.00004	0.41300	-0.00010	0.21500	-0.00004	0.41000	
X9	-0.00852	0.03700	-0.00628	0.09900	-0.00852	0.03300	
X10	0.00334	0.66900	-0.00537	0.48300	0.00334	0.66700	
X11	0.08120	0.00100	0.03980	0.16800	0.08120	0.00100	
X11	-0.05875	0.03700	-0.03941	0.26000	-0.05875	0.03300	
Constant	4.50019	0.00000	-0.87110	0.47700	4.50019	0.00000	
Number of observations	72		72		72		
Model Fit.	F-statistic = 6.88 P-value = 0.0000		F-statistic = 3.26 P-value = 0.0015		Wald chi ² = 82.52 P-value = 0.0000		
R-squared	0.5831	within	between	overall	within	between	overall
		0.4297	0.4801	0.1611	0.1434	0.9559	0.5831
		F test that all u _i =0: F(7, 52) = 4.84 Prob > F = 0.0003					
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	chibar ² = 226.58 Prob > chibar ² = .0000						
Hausman test	Chi ² = 2.01 Prob > chi ² = .3092						
Result	---		---		Fit Model		
Seriality (pesaran test) prob.	0.1849						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام STATA V.16

يوضح جدول رقم (٩) تقدير معاملات النموذج الثامن باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الإنحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية، حيث تعتبر النماذج الثلاثة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لاختبار فيشر F-statistic أقل من ٥٪ لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

❖ نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لا حظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع التي بلغت ٢٢٦,٥٨ باحتمال منعدم معنوية إحصائياً.

❖ نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

فبالرغم من أن نتائج التحليل تشير الي أن التأثيرات العشوائية هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman Test وذلك لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراسة أثر القدرة الإدارية على الفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وبالاعتماد على نتائج الجدول السابق فقد أظهر اختبار Hausman Test انخفاض القيمة الإحصائية (Chi-Sq) بقيمة $\chi^2 = 2.01$ ، وكانت قيمة P-value أكبر من ٠,٠٥. وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية H_0 مما يشير إلي وجود ارتباط بين تأثيرات الدوال والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات نموذج الدراسة.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج الثالث باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في نموذج التأثيرات العشوائية أن الأبعاد (X7، X9، X11، X12) ذات دلالة إحصائية لأن قيم P-value أقل من ٠,٠٥، حيث كان للأبعاد X7، X11، X9 تأثير إيجابي بينما كان للأبعاد X9، X12 تأثير سلبي، في حين أن المتغيرات الأخرى ليست معنوية إحصائية. علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة ٥٨,٣٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع (صافي هامش العائد)، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائياً وفقاً لاختبار فيشر (F-test).

وبإجراء اختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج اختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل على كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

وبعد هذا دليلاً كافياً على صحة الفرض الثالث أن هناك أثر للشمول المالي على هامش صافي العائد، وتأخذ معادلة الانحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = 4.50019 - 0.00025 X - 0.00005 X^2 + 0.000229 X^3 - 0.00067 X^4 - 0.00015 X^5 - 0.00223 X^6 + 0.00219 X^7 - 0.00004 X^8 - 0.00852 X^9 + 0.00334 X^{10} + 0.08120 X^{11} - 0.05875 X^{12}$$

٤/٤ - نتائج اختبار فرض الرابع

يشير فرض الدراسة الرابع إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على ربحية السهم.

جدول رقم (١١)

تقدير معلمات النموذج الرابع باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

Variables	Pooled Regression Model		Fixed Effects Model			Random Effects Model		
	Estimate	T-value	Estimate	T-value		Estimate	Z-value	
X1	-0.00006	0.91600	0.00007	0.86400		-6.22 × e ⁻⁵	0.91600	
X2	-0.00179	0.09200	-0.00130	0.07900		-0.00172	0.04700	
X3	0.00121	0.53500	-0.00095	0.66300		0.00121	0.53300	
X4	0.00040	0.91500	0.00251	0.42400		0.00040	0.91400	
X5	0.00103	0.60900	0.00117	0.43700		0.00103	0.60700	
X6	-0.00292	0.54000	0.01111	0.40000		-0.00292	0.53800	
X7	0.00575	0.05300	0.00157	0.52100		0.00575	0.04800	
X8	-0.00020	0.14800	0.00008	0.60200		-0.00020	0.14300	
X9	-0.01261	0.22600	-0.00274	0.70600		-0.01261	0.22100	
X10	-0.00516	0.79800	-0.00491	0.74000		-0.00516	0.79700	
X11	0.03462	0.58200	0.05817	0.29600		0.03462	0.58000	
X12	-0.06686	0.35000	-0.02252	0.73800		-0.06686	0.34600	
Constant	5.30646	0.00000	0.74928	0.75200		5.30646	0.00000	
Number of observations	72		72			72		
Model Fit.	F-statistic = 2.68 P-value = 0.0061		F-statistic = 1.10 P-value = 0.3765			Wald chi ² = 32.16 P-value = 0.0013		
R-squared	0.3528		within	between	overall	within	between	overall
			0.2031	0.2087	0.0612	0.0618	0.5179	0.3528
			F test that all u _i =0: F(7, 52) = 14.36 Prob > F = 0.000					
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test			chibar ² = 207.38 Prob > chibar ² = .0000					
Hausman test			Chi ² = 4.62 Prob > chi ² = .1729					
Result	---		---			Fit Model		
Seriality (pesaran test) prob.			0.2486					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام STATA V.16

❖ نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى رفض فرضية (العدم) نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لا حظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع التي بلغت ٢٠٧,٣٨ باحتمال منعدم معنوية إحصائياً.

❖ نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

فبالرغم من أن نتائج التحليل تشير الي أن التأثيرات العشوائية هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman Test وذلك لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراسة أثر القدرة الإدارية علي الفرص الاستثمارية المتاحة، وبالتالي تأخذ فرضية عدم الشكل التالي:

نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم. H_0 :

نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم. H_1 :

وبالاعتماد على نتائج الجدول السابق فقد أظهر اختبار Hausman Test انخفاض القيمة الإحصائية (Chi-Sq) بقيمة $\chi^2 = 4.62$ ، وكانت قيمة P-value أكبر من ٠,٠٥. وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية H_0 مما يشير إلى وجود ارتباط بين تأثيرات الدوال والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات نموذج الدراسة.

ويتضح من نتائج تحليل النموذج الرابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) في نموذج التأثيرات العشوائية أن الأبعاد (X2، X7) ذات دلالة إحصائية لأن قيم P-value أقل من ٠,٠٥، حيث كان للبعد X7 تأثير إيجابي بينما كان للبعد X2 تأثير سلبي على المتغير التابع، في حين أن المتغيرات الأخرى ليست معنوية إحصائية. علاوة على ذلك، توضح المتغيرات المستقلة المختارة نسبة ٣٥٪ قيمة معامل التحديد (R-squared) من التغيير الذي يحدث في المتغير التابع (ربحية السهم)، وأن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية، كما أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائياً وفقاً لاختبار فيشر (F-test).

وبإجراء اختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج اختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية ٥٪ مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج محل الدراسة مما يدل على كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة.

وبعد هذا دليلاً كافياً علي صحة الفرض الرابع و أن هناك أثر للشمول المالي على هامش ربحية السهم، وتأخذ معادلة الإنحدار الخاصة بالنموذج الشكل التالي:

$$Y_{it} = 5.30646 - 6.22 \times e^{-5}X - 0.00172 X2 + 0.00121 X3 \\ + 0.00040 X4 + 0.00103 X5 - 0.00292 X6 + 0.00575 X7 \\ - 0.00020 X8 - 0.01261 X9 - 0.00516 X10 \\ + 0.03462 X11 - 0.06686 X12$$

المبحث الرابع: النتائج، التوصيات، الدراسات المستقبلية، المراجع

أولاً: النتائج توصل الباحث الي النتائج التالية:

- (١) تشير نتائج الدراسة الي وجود تحسن في مستوي الشمول المالي في القطاع المصرفي المصري، مما يعكس الزيادة السنوية لكافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك العاملة في مصر مثل زيادة الانتشار المصرفي لعدد الفروع Branches of banking، ماكينات الصراف الآلي ATM، نقاط البيع POS، وبطاقات الخصم المباشر Debit Cards، بطاقات الائتمان Credit Cards، والتمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ودائع الجمهورالخ.
- (٢) تشير نتائج تقدير العلاقة السببية في الاجل القصير بين الشمول المالي ومؤشرات الربحية بشكل عام الي وجود علاقة بين الشمول المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث كانت القيمة الاحتمالية P- Value لهذا البعد اقل من مستوي المعنوية 05%، بينما لا توجد علاقة سببية قصيرة الاجل بين الشمول المالي ومؤشرات الربحية الأخرى.
- (٣) وبشكل تفصيلي، اسفرت النتائج وجود علاقة سببية قصيرة الاجل طردية لبعدين حجم المحفظة الائتمانية للبنك، وحجم تمويل المشروعات والمتوسطة والصغيرة علي صافي هامش العائد، بينما كانت العلاقة لنفس البعدين عكسية مؤشرات الربحية الأخرى، ويرجع الباحث ذلك الي زيادة التكاليف الإدارية التي تتكديها البنوك من أجل توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر ذلك على مستويات أرباح البنوك، هذا مع انتفاء العلاقة السببية في الاجل القصير بين الابعاد الأخرى للشمول المالي على مؤشرات الربحية.
- (٤) واسفرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتقدير العلاقة السببية في الاجل الطويل عن وجود علاقة بين ابعاد الشمول المالي مجتمعة وكافة مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الربح، ربحية السهم).

❖ فيما يتعلق بمناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة يناولها الباحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)
ملخص نتائج الدراسة

مجموع المتغيرات المعنوية والغير معنوية	حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة X12	حجم الائتمان الممنوح للأفراد X11	حجم المحفظة الائتمانية للبنك X10	حجم ودائع الافراد X9	عدد نقاط البيع X8	عدد أجهزة الصراف الآلي X7	عدد الفروع X6	حسابات الهاتف الذكية X5	عدد بطاقات الدفع X4	عدد بطاقات الخصم المباشر X3	عدد بطاقات الحسابات المصرفية X1	التأثير:		الشمول المالي	الأداء المالي												
												تأثير إيجابي	تأثير سلبي														
10	0	2	X													Y6	العائد على الأصول										
8	0	4	X														Y7	العائد على حقوق الملكية									
7	2	3		✓													Y8	صافي هامش العائد									
10	0	2	X		X		X										Y9	ربحية السهم في صافي أرباح السنة (بالجنية)									
	3	1	0	1	0	3	3	0	1	2	1	1	4	0	0	2	0	0	4	0	0	4	0	0			إجمالي تأثيرات الشمول المالي على الربحية

المصدر: من تصميم وإعداد الباحث اعتماد علي نتائج الدراسة

- يشير الفرض الاول للدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذات دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على الأصول، حيث تشير النتائج الي ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت %0.0247 وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية %5، وقد قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير %32 معامل التحديد (R-squared) من التغير الذي يحدث لمعدل العائد على الأصول.
- وعلى المستوي التفصيلي للأبعاد وكما هو موضح بالجدول رقم (١١)، ظهرت نتائج هذا النموذج ان كل من انتشار الفروع المصرفية، زيادة حجم الائتمان الممنوح للأفراد فقط كمتغيرات للشمول المالي كان لها أثر ذات دلالة معنوية على معدل العائد على الأصول، حيث كانت القيم الاحتمالية P- Value لهذه المتغيرات اقل من مستوي المعنوية %٥، هذا وقد كان لزيادة عدد الفروع المصرفية تأثير إيجابي على معدل العائد علي الأصول ، أي كلما قام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة والوصول الي الفئات المهمشة واستقطابها لخدماته المصرفية المتنوعة ، ادي ذلك الي توليد المزيد من الأرباح ،ومن ثم زيادة نسبة العائد علي الأصول ، وفي نفس هذا السياق كان لحجم الائتمان الممنوح لأفراد كمتغير للشمول المالي تأثير إيجابي ايضاً علي معدل العائد علي الأصول، مما يشير ذلك علي ان البنوك المصرية لديها قدرة جيدة علي توجيه استثماراتها بشكل مدروس عن طريق منح التسهيلات الائتمانية لعملائها بالشكل التي يحقق عائد علي الاستثمار إيجابي.
- يشير الفرض الثاني للدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث تشير النتائج الي ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت %0.0453 وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية %5 وقد

قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير 62% معامل التحديد (R-squared) من التغير يحدث لمعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في مصر، أن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية.

و على المستوي التفصيلي للأبعاد وكما هو موضح بالجدل رقم (١١) تبين أن حسابات عدد الفروع المصرفية، حجم المحفظة الائتمانية للبنك، حجم الائتمان الممنوح للأفراد، حجم ودائع الأفراد كمتغيرات للشمول المالي لها أثر ذو دلالة معنوية على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث كانت القيمة الاحتمالية P- Value لهذه المتغيرات اقل من مستوي معنوية 5%، هذا وقد كانت لجميعها تأثيرها الإيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية، مما يدل ذلك على المزيد من الربحية التي يحققها البنك جراء التوسع في القروض التي يمنحها للأفراد، وقيام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة والوصول الي الفئات المهمشة واستقطابها لخدماته المصرفية المتنوعة، ادي أيضاً الي توليد المزيد من الأرباح من خلال استقطاب المزيد من الودائع من عملائه الجدد والحاليين وبالتالي زيادة العائد على حقوق الملكية، ويرجع الباحث هذا التأثير الطردي في هذا السياق الي حسن مقدرة البنك على توظيف وتوجيه أموال المودعين الي العديد من الاستثمارات في مجالات مختلفة، بالإضافة الي زيادة وتنوع قاعدة الودائع التي تؤدي في نهاية المطاف الي استقرار النظام المالي بشكل عام، لاسيما القطاع المصرفي.

يشير الفرض الثالث للدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على هامش صافي العائد، حيث تشير النتائج الي ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت 0.0000% وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية 5% وقد قدرت النسبة المفسرة للتباين الحادث أن المتغير المستقل بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير 58.3% معامل التحديد (R-squared) من التغير يحدث لهامش صافي العائد، أن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية.

و على المستوي التفصيلي للأبعاد وكما هو موضح بالجدل رقم (١١) تبين أن الفروع المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، حجم ودائع الافراد، حجم الائتمان الممنوح للأفراد، حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة كمتغيرات للشمول المالي لها أثر ذو دلالة معنوية على صافي هامش العائد، حيث كانت القيمة الاحتمالية P- Value لهذه المتغيرات اقل من مستوي معنوية 5% أما المتغيرات الأخرى فكانت غير معنوية، هذا وقد كان لزيادة عدد الفروع المصرفية تأثير إيجابي على صافي هامش العائد، أي كلما قام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة والوصول الي الفئات المهمشة واستقطابها لخدماته المصرفية المتنوعة، ادي ذلك الي توليد زيادة الأرباح عن طريق تقديم المزيد من الخدمات المالية لقاعدة عملاء جديدة ومتنوعة، ومن ثم زيادة صافي هامش العائد، وفي نفس هذا السياق كان لحجم الائتمان الممنوح لأفراد كمتغير للشمول المالي تأثير إيجابي أيضاً على صافي هامش العائد، مما يشير ذلك علي ان البنوك المصرية لديها قدرة جيدة علي توجيه استثماراتها بشكل مدروس عن طريق منح التسهيلات الائتمانية لعملائها بالشكل التي يحقق صافي هامش العائد إيجابي، بينما كانت لودائع الافراد تأثير سلبياً على صافي هامش العائد، هذا ويرى الباحث أن نتيجة قد تكون بسبب شدة التنافسية بين المصارف وطبيعة قاعدة الودائع وفوائض السيولة التي تعني ان البنك لم يستثمر جزء من أموال المودعين، تكلفة التطورات التقنية التي تتكبدها البنوك لمواكبة السوق، مما يؤدي ذلك الي انخفاض صافي هامش الربح، بالإضافة الي ما تقدم كان للتمويل المشروعات الممنوح للمشروعات الصغيرة اثر سلبي على صافي هامش العائد، وقد يكون بسبب المخاطر التي تواجهها البنوك عند تمويلها لمثل هذه المشروعات وقد تتمثل هذه المخاطر في غياب المعلومات الائتمانية التي تمكن البنوك من معرفة السجل الائتماني لها، والوقوف على وضعها المالي جيداً الأمر الذي يعيق منح هذه المشروعات التمويلات اللازمة.

٤. يشير الفرض الرابع للدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على ربحية السهم، حيث تشير النتائج الي ان القيمة الاحتمالية للنموذج المقدر ككل معنوية، حيث سجلت %0.0013 وهي قيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية %5 وقد قدرت النسبة المفسرة للتابين الحادث أن الشمول المالي بأبعاده مجتمعه قادرة على تفسير %35.3 معامل التحديد (R-squared) من التغير يحدث لربحية السهم (المتغير التابع)، أن النسبة المتبقية ترجع الي عوامل أخرى عشوائية.
- وعلى المستوي التفصيلي للأبعاد وكما هو موضح بالجدول رقم (١١) ، اسفرت النتائج الخاصة بهذا النموذج عن وجود تأثير ذات دلالة معنوية بشكل لكل من الفروع المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، حيث كانت القيمة الاحتمالية P- Value لهذه المتغيرات اقل من مستوي معنوية %٥. هذا وقد كان لزيادة عدد الفروع المصرفية، وماكينات الصراف الآلي تأثير إيجابي على ربحية السهم، أي كلما قام البنك بالانتشار المصرفي من خلال إنشاء فروع جديدة والوصول الي الفئات المهمشة واستقطابها لخدماته المصرفية المتنوعة، ادي ذلك الي توليد المزيد من الأرباح، ومن ثم زيادة السهم.
٥. ويوضح الجدول رقم (١١) ، ان البعد الخاص بعدد الفروع المصرفية يأخذ الرتبة الاولى من حيث التأثير المعنوي الإيجابي علي كافة متغيرات الأداء المالي الداخلة في الدراسة، ثم يأتي في الرتبة الثانية مباشرة المتغير الخاص بحجم الائتمان الممنوح للأفراد ،حيث كان له اثر إيجابي علي ما نسبه %٧٥ من التابعة الداخلة في الدراسة، ويلي ذلك في المرتبة الثالثة كل من بطاقات الخصم المباشر ، عدد ماكينات الصراف الآلي، حيث كان لهم أثر إيجابي علي ما نسبه %٥٠ من المتغيرات التابعة الداخلة في الدراسة، في يأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث التأثير الإيجابي علي متغيرات الأداء كل من (حجم ودائع الأفراد، حجم المحفظة الائتمانية للبنك) والتي كان تأثيرهما يمثل %٢٥ علي المتغيرات التابعة.
٦. ويوضح الجدول (رقم ١١) ايضاً، ان كل من حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحجم ودائع الافراد كان لهم تأثير معنوي سلبي علي بعد صافي هامش العائد فقط، أما عن باقي المتغيرات التي لم يذكرها الباحث في هذا السياق فكانت غير معنوية ، حيث اسفرت نتائج الدراسة ان القيم الاحتمالية P-Value لها كانت أكبر من مستوي المعنوية %٥.

ثانياً: التوصيات

بناءً على سبق تناوله يوصي الباحث بالتالي:-

- (١) تشير النتائج التي خلصت إليها الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالت توجه صعوبات في الحصول على التمويل، حيث كان تأثيرها ضعيف علي مؤشرات الربحية بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى للشمول المالي ومن هنا يوصي الباحث بضرورة تخفيف القيود أمام حصول هذه المشروعات على التمويل ، والتي من شأنه تحقيق المزيد من المنافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل، ويرى الباحث أن بث روح المنافسة داخل القطاع المصرفي ،فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الائتمانية لهذه المشروعات بشكل مناسب وبتكلفة معقولة ، سيكون له أثر إيجابي علي وصول تلك المشروعات الي التمويل ،ومن ثم دعم وتعزيز استراتيجية الشمول المالي.
- (٢) تشير النتائج التي خلصت إليها الدراسة إلى أن المتغيرات الخاصة بالوصول المالي كأحد أبعاد الشمول المالي مازالت دون المستوي المطلوب وغير مؤثرة علي علي مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي، ويوصي الباحث بضرورة تيسير الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فاعلية عن طريق تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة.

- ٣) ضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقتراض والتمويل.
- ٤) تنوع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة، فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقتراض والتمويل.
- ٥) حث البنوك العاملة في مصر على تبني النماذج الكمية لقياس مستويات الشمول المالي، وتداعيات التوسع فيه علي تحسين الأداء في القطاع المصرفي من ناحية، والاستقرار المالي للقطاع المصرفي ككل من ناحية أخرى.
- ٦) يجب على الحكومة المصرية والجهاز المصرفي المصري والمؤسسات الإعلامية العمل على محور الأهمية المالية لدي المواطنين المصريين، وتنظيم فاعليات تستهدف تعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وتوضيح مدي أهمية الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية التي تقدمها.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية المرتبطة بمجال البحث: يمكن للباحثين إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول الشمول المالي:

- دراسة تأثير الشمول المالي على الأداء المالي – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- قياس أثر تطبيق استراتيجيات الشمول المالي على تعظيم قيمة المنشأة – دراسة تطبيقية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- تقديم نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على ضوابط منح الائتمان للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر - دراسة تطبيقية.

رابعاً قائمة المراجع:

(أ) المراجع العربية:

- (١) أبوديه، ماجد محمود وأبو جامع، نسيم حسن (٢٠١٦)، دور الاشتغال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (٧) (١٨٢-٢٢٧).
 - (٢) أحمد، عبدا الله سعيد عبد القادر وآخرون، (٢٠١٩) " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبنائية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية.
 - (٣) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (٢٠١٥) "العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي" صندوق النقد العربي.
 - (٤) بن رجب، جلال الدين (٢٠١٨)، "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة.
 - (٥) بومدين، أونان (٢٠١٦)، "تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMLES" مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية عدد ١٩، ص.ص ١١٧-١٤٢.
 - (٦) الداوي، الشيخ (٢٠٠٩)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر.
 - (٧) درور، أسماء (٢٠٢٠)، "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٧-١٩٨٠ باستعمال نموذج ARDL"، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، مجلة 10، العدد 4، ص. ص ٧٠ - ٩٠.
 - (٨) سمير، عبد الله (٢٠١٦)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
 - (٩) صندوق النقد العربي، (٢٠١٩)، "الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب" أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .
 - (١٠) عجور، حنين بدر، (٢٠١٦) دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، المجلة المتقدمة في الاقتصاد والأعمال، المجلد ٦، العدد ١، ١٨-١٠.
 - (١١) القيسي، فوزان عبد القادر (٢٠١٧)، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج: CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، ص ٤٦١ - ص ٦٧٤.
 - (١٢) مصباح، أحمد زياد (٢٠٢١)، " أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية، كلية التجارة- جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، ص. ص ٢٧-٥.
 - (١٣) معنوق، سهير محمود (٢٠٢١)، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال.
- ### (ب) التقارير المصرفية المنشورة:
- (١٤) تقارير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
 - (١٥) التقرير السنوي، البنك المركزي، قطاع البحوث الاقتصادية ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
 - (١٦) النشرات الإحصائية الشهرية، البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية.
 - (١٧) المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية.

- ١٨ اتحاد الصناعات المصرية، اتحاد بنوك مصر (٢٠١٦)، " مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي"، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- ١٩ البنك المركزي المصري (٢٠١٤)، " القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت في القطاع المصرفي المصري، قطاع التعليمات الرقابية.
- ٢٠ البنك المركزي المصري (٢٠١٨)، دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، قطاع الرقابة.
- ٢١ البنك المركزي المصري (٢٠١٤)، " تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك"، قطاع الرقابة والاشراف، إدارة التعليمات الرقابية.
- ٢٢ البنك الأهلي المصري (٢٠١٥)، الثورة الرقمية في البنوك، قطاع الدراسات المالية والمصرفية.
- ٢٣ البنك الأهلي المصري (٢٠١٥)، " آثار توسع تطبيقات الخدمات المصرفية الإلكترونية"، قطاع الدراسات المصرفية والمالية.

(ت) المراجع الأجنبية:

- 1) Afrin,S.,Haider,M.Z.,Islam,S.(2017).Impact of financial inclusion on technical efficiency of paddy farmers in Bangladesh. Agricultural Finance Review,77(4),484-505, <https://doi.org/10.1108/AFR-06-2016-0058>.
- 2) Ahsan, M. K. (2016). Measuring financial performance based on CAMEL: A study on selected Islamic banks in Bangladesh. Asian Business Review, 6(1), 47-56.
- 3) Badar Alam Iqbala, Shaista Sami(2017), "Role of Banks in financial inclusion in India", Contaduría Administración, 62.
- 4) Barra, C., Zotti, R. (2017).R. (2017). Bank Performance, Financial Stability And Market Competition: Do Cooperative And Non-Cooperative Banks Behave Differently?, CELPE Discussion Papers 143, CELPE - Centre Of Labour Economics And Economic Policy, University Of Salerno, Italy.
- 5) Baza, A. U.,Rao, K. S. (2017). Financial Inclusion in Ethiopia. International,Journal of Economics and Finance, 9(4), 191-201.
- 6) Bernadett, V., O.(2016). Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines, Master's Thesis, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japa
- 7) Bernadett, V., O.(2016). Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines, Master's Thesis, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan.
- 8) Curry, T. J., Fissel, G. S., & Ramirez, C. D. (2006). In Supervision on Loan Growth. FDIC Center Working Paper, (2006-12).
- 9) Dang, U. (2011). The CAMEL rating system in banking supervision. A case study.
- 10) De Young, R.,Flannery, M. J., Lang, W. W., & Sorescu, S.M. (1998). The nal informational advantage of specialized monitors: The case of bank examiners (No. WP -98 -4). Federal Reserve Bank of Chicago.
- 11) Desta, T. S. (2016). Financial Performance of "The Best African Banks": A Comparative Analysis Through Camel Rating. Journal of Accounting and Management, 6(1), 1-20
- 12) Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(2018). Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Volume 20,Number 4,P.P.430-442

- 13) ElMosallamy, Dalia, (2014), Profitability performance of Islamic versus Conventional banks: evidence from GCC and MENA region, *Journal of Contemporary Commercial Research*, Vol. 1, No. 2, PP. 1-27.
- 14) Enoch, C., Hilbers, P. L. C., Krueger, R. C., Moretti, M., San Jose, A. S., Slack, G. L., & Sundararajan, V. (2002). *Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices*. *Financial Soundness Indicators: Analytical Aspects and Country Practices*, 1(1), 1-111.
- 15) Evans, O. (2018). *Connecting the poor: the internet, mobile phones and financial inclusion in Africa*. *Digital Policy, Regulation and Governance*, 20(6), 568-581, <https://doi.org/10.1108/DPRG-04-2018-0018>.
- 16) Han, R., & Melecky, M. (2013). *Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis*. *The World Bank*: <https://doi.org/10.1596/1813-9450-6577>.
- 17) Ikram & Samreen Lohdi (2015) *Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan* *International Journal of Management Sciences and Business Research* ,4 (10).
- 18) Iqbal, B., A, Sami, S. (2017). *Role of banks in financial inclusion in India*, *Contadina y Administration*, 62.
- 19) Islam, M. A., Siddiqui, M. H., Hossain, K. F., & Karim, L. (2014). *Performance Evaluation of the Banking Sector in Bangladesh: A Comparative Analysis*. *Business and Economic Research*, 4(1), 70-107.
- 20) Kwateng, K. O., Atiemo, K., Appiah, C. (2019). *Acceptance and use of mobile banking: an application of UTAUT2*. *Journal of Enterprise Information Management*, 32(1), 118-151.
- 21) Lacewell, S. K. (2001). *Are All Banks Rated Equitably? The Association Between Bank Characteristics, Efficiency, and Financial Performance*. *Dissertations Publishing*, 3030271.
- 22) Masood, O., Ghauri, S. M. K., & Aktan, B. (2016). *Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model*. *Banks and Bank Systems*, 11(3).
- 23) Merchant, I. P. (2012). *Empirical study of Islamic banks versus conventional banks of GCC*. *Global Journal of Management and Business Research*, 12(20).
- 24) Mutinda, N. J., Jagongo, D., & Kenyanya, H. (2018). *Financial inclusion innovations and financial performance of commercial banks in Kenya*. *International Journal of Management and Commerce Innovations*, 5(2), 849–856.
- 25) Okoye, L. U., Adetiloye, K. A., Erin, O., & Modebe, N. J. (2017). *Financial Inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development*. *Journal of Internet Banking and Commerce*, 1-12.
- 26) Oranga, O. J., & Ondabu, I. T. (2018). *Effect of financial inclusion on financial performance of banks listed at the Nairobi securities exchange in Kenya*. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 8(5), 624–649.
- 27) Samad, A. (2004). *Performance of Interest-free Islamic banks vis-à-vis Interest-based Conventional Banks of Bahrain*. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 12(2).
- 28) Saunders, M. and Lewis, P. and Thornhill, A. (2000), *Research Methods for Business Studies*, 2nd Ed., Pearson Education Ltd., London.

-
-
- 29) shem Alfred Ouma & Others, (2017)“Mobile Financial service & financial ...”, Review of Development finance, science direct.
 - 30) Shihadeh, F. Azzam, M. Jian, G. Xiuhua, W., (2018): Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. In Global Tensions in Financial Markets, Emerald Publishing Limited, pp. 117-138.
 - 31) Shihadeh, F. & Liu, B. (2019), Does financial inclusion influence the banks risk and performance? Evidence from global prospects. Academy of accounting and financial studies journal. 23(3)
 - 32) Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), .34-46.
 - 33) Sindani, M. W., Muturi, W., & Ngumi, P. (2019). Effect of financial distribution channels evolution on financial inclusion in Kenya. International Academic Journal of Economics and Finance, 3(3), .148-173
 - 34) Suresh, A., Dutta, T. (2018) , " Economic Development and Women: Role Played by Financial Inclusion " , Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3102809>
 - 35) Triki, Faye, (2012), Financial Inclusion In Africa.
 - 36) Trivedi, K. R. (2014). A Camel Model Analysis of Scheduled Urban Co-operative Bank in Surat City-A case study of Surat People's Co-operative bank, IOSR Journal of Business and Management, 48-54.
 - 37) Van den Bergh, P., & Sahajwala, R. (2000). Supervisory risk assessment and early warning systems, Basel Committee on Banking Supervision Working Paper, 4.
 - 38) Varghese, G., Viswanatha, L. (2018). Financial inclusion: Opportunities, Issues and Challenges, Theoretical Economics Letters, 8, p.1935.
 - 39) Wozniowska, G. (2008). Methods -of Measuring Commercial Banks: an Example of Polish Banks. EB Serves Economics, 2008, Vol. 84, p81-91.

The impact of financial inclusion on the profitability of commercial banks operating in Egypt

Dr. Nazeer Riyadh Mohamed and Mohamed Abdelaziz Al Sayed

Abstract:

The study dealt with measuring the impact of financial inclusion set by the G20 Summit - there are eleven indicators to describe financial inclusion on the indicators of the profitability of commercial banks operating in Egypt. Where the researcher applied the study to a number of eight commercial banks whose ownership varied between the government, private and foreign sectors during the period of time from 2013 to 2021, By using the co-integration methodology and longitudinal models (Panel Data), the researcher was able to reach a number of results. Including the absence of a short-term relationship between the overall determinants of financial inclusion and indicators of profitability of commercial banks operating in Egypt, With the exception of the dimensions related to (the size of the bank's credit portfolio, financing of micro, small and medium enterprises), As it had an effective role in the increase and development of profitability indicators within the Egyptian banking system. The measurement results also showed the existence of a long-term relationship between the determinants of financial inclusion (financial access, Availability of banking services and the use of financial services) and improved of indicators of profitability within the Egyptian banking sector, The results also indicate that there is a significant effect of the dimensions of financial inclusion on all indicators of the profitability of banks operating in Egypt. At the end of the study, the researcher presented a set of recommendations that the Egyptian banking sector is expected to benefit from in order to provide more outstanding and continuous performance by focusing on the most important influences of financial inclusion and trying to improve them.

Key words: Financial inclusion, financial access, banking spread, profitability, return on assets, return on equity, net return margin, banking performance evaluation.